

الرقم التسلسلي:

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك

العنوان

تطبيق أدوات التحليل المالي الحديث في المؤسسات الاقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة " EATIT " -

إعداد الطالبة:

بن شالة مريم

تاريخ المناقشة :

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

- بن نابي فتيحة (الرتبة) أستاذ محاضر - ب - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - رئيسا.
- لقليطي الأخضر (الرتبة) أستاذ محاضر - ب - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - مشرفا ومقررا.
- طيبي حمزة (الرتبة) أستاذ محاضر - ب - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - ممتحنا.

شكر و عرفان

أشكر الله وأحمده تعالى على نعمه وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل
أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل "الأستاذ لقلطي الأخضر" الذي
قبل وبصدر رحب الإشراف
على هذه المذكرة ومنحني من وقته الثمين مع تقديمه الملاحظات القيمة التي
أنارت لي طريق البحث والتقصي فجزاك الله عني أستاذي خير الجزاء.
إلى كل أساتذتي الذين أطروني خلال المرحلة النظرية من دراستي.
إلى كل زملائي وزميلاتي في جامعة محمد بوضياف وكل من ساعدني من قريب
أو بعيد ولو بكلمة تشجيع مني جزيل الشكر والتقدير.

شكرا



الأهداء

إلى الوالدين الكرمين
إلى من يتمنون لي الخير دائما
إلى كل من يناضل في سبيل الحصول على العلم
إلى كل من أحب و أحترم.
إلى الأستاذ الدكتور الذي لم يخل علي بالنصائح والتوجيهات
{ لقليطي الاخضر }
إلى صديقتي الحبيبات
سميحة و نورة و سامية و سارة و خولة و أمال
إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيعية.

شكرا

الفهرس العام

الصفحة	المحتوى
-	شكر وعرقان
-	الإهداء
I	الفهرس العام
II	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال البيانية
أ - هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: مدخل عام للتحليل المالي	
06	مدخل الفصل
07	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
07	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وموضوعه
07	1. مفهوم التحليل المالي
08	2. موضوع التحليل المالي
09	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي وأهميته
09	1. مقومات التحليل المالي
10	2. أهمية التحليل المالي
11	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي وخطواته
11	1. أنواع التحليل المالي
13	2. خطوات التحليل المالي
14	المطلب الرابع: الأطراف المستعملة للتحليل المالي والمحتوى الإعلامي للبيانات المالية المنشورة
14	1. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي
16	2. المحتوى الإعلامي للبيانات المنشورة

32	المبحث الثاني: الأساليب والطرق التقليدية والحديثة المستخدمة في التحليل المالي
32	المطلب الأول: الأساليب التقليدية للتحليل المالي
32	1. النسب المالية
39	2. المقارنات
41	المطلب الثاني: الأساليب الحديثة للتحليل المالي
41	1. الأساليب الإحصائية
43	2. الأساليب الرياضية
47	المبحث الثالث: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي
47	المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي وأهمية التنبؤ به
48	1. مفهوم الفشل المالي
49	المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
54	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة " EATIT "	
55	مدخل الفصل
56	المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة " EATIT "
56	المطلب الأول: ملخص حول المؤسسة " EATIT "
57	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة " EATIT "
61	المبحث الثاني: التحليل المالي باستخدام بعض النسب ونماذج الفشل
61	المطلب الأول: الميزانية العمومية
61	1. الميزانية العمومية
62	2. الميزانية المختصرة والميزانية الوظيفية
67	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج
70	المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

74	المطلب الرابع: تطبيق بعض نماذج الفشل المالي على مؤسسة " EATIT "
82	خلاصة الفصل
83	الخاتمة العامة
86	قائمة المصادر والمراجع
90	قائمة الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
21	الميزانية المالية	01
28	قائمة الدخل والأرباح المحتجزة	02
31	قائمة التدفق النقدي	03
40	جدول المقارنات	04
61	جانب الأصول لميزانتي (2013-2014)	05
62	جانب الخصوم لميزانتي (2013-2014)	06
63	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول (2013-2014)	07
63	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم (2013-2014)	08
64	الميزانية الوظيفية لجانب الأصول لسنة (2013-2014)	09
64	الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم (2013-2014)	10
65	رأس المال العامل الصافي الإجمالي (2013-2014)	11
65	احتياجات رأس المال العامل الصافي الاجمالي (2013-2014)	12
66	الخزينة الصافية لسنة (2013-2014)	13
67	جدول حسابات النتائج لمؤسسة EATIT	14
69	دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير	15

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
25	التمثيل البياني على شكل مستطيل	01
26	التمثيل البياني على شكل مربع	02
60	الهيكل التنظيمي لمؤسسة EATIT	03

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لطالما شكل موضوع التحليل المالي حيزاً هاماً ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة، وابتكار أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة تتماشى مع هذا التقدم والتنوع الذي تشهده الساحة الاقتصادية بشكل عام من معدلات الفائدة السائدة من جهة، ومعدلات النمو والتضخم من جهة أخرى، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، ولعل التطور المستمر للأدوات التحليلية، ظهر نمط تحليلي جديد يختلف عن الطرق التحليلية التقليدية (التحليل بالنسب المالية، أسلوب المقارنات، تحليل الاتجاه والتغير ... الخ)، من حيث تقييمه للأداء المالي للمؤسسات.

وإذا ما أردنا الخوض في أدوات التحليل المالي الحديث يتوجب علينا القيام بدراسات كمية وأخرى نوعية، حيث تقوم الأولى على تحليل رقمي ومعدلات احصائية تؤخذ من القوائم المالية للمؤسسات، تتناول كل من أرباح وإيرادات المؤسسة، الأصول والخصوم، حيث تقوم بوضع نسب مالية بين هذه البنود، لكن ما نلاحظه هو أن أغلب المحللين الماليين ما زالوا يعتمدون على مجموعة من الأدوات التقليدية السابقة الذكر، التي تتميز بالسكون وتفتقر لعناصر الديناميكية، الذي يسمح بالتنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسات في المدى المتوسط والبعيد، وذلك بالرغم من توفر مناهج حديثة لذلك مثل تقنيات التنبؤ، أساليب رياضية واحصائية، أو مجموعة من المؤثرات الحديثة لقياس أداء المالي للمؤسسة.

أما الثانية فهي تركز على الأمور غير الملموسة في المؤسسة، كزاهتها وسمعة ادارة موظفيها، اسمها التجاري، التكنولوجيا المستخدمة، براءات الاختراع، ونوعية الأرباح، كما يمكن اعتبار أن مختلف الأرقام التي تظهر في البيانات المالية المنشورة، ليست في الحقيقة سوء نتائج لبعض السياسات الادارية التي تحدد كل من نوع و طبيعة المبادئ والأساليب المتبعة، مع الاعتماد بشكل كبير على التنبؤ بمختلف الظواهر الاقتصادية، التي قد تقع وتؤثر على التحليل الأمثل للقوائم المالية للمؤسسة ولأدائها المالي.

1. الإشكالية:

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتحسينها للأداء المالي للمؤسسات وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية:

"ما هو أثر تطبيق أدوات التحليل المالي الحديث في تقييم وتشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة؟
- ما هي أهم أدوات التقليدية والحديثة للتحليل المالي؟
- ما هي البيانات التي يعتبرها المحلل المالي من أهم الأدوات المساعدة في عملية تقييم أداء المالي للمؤسسة؟
- الى اي مدى تؤثر ادوات التحليل المالي الحديث في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية؟

2. فرضيات البحث:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.
- اتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المسيرين لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل المالي.
- يلعب التحليل المالي دورا مهما في تحليل الأداء المالي للمؤسسة.

3. مبررات اختيار البحث:

1.3 المبررات الشخصية:

- الرغبة الشخصية للتعرف والاحاطة بهذا الموضوع للأهمية التي يحضى بها .

2.3 المبررات الموضوعية:

- حداثة الموضوع محل الدراسة، حيث يرجع ذلك إلى حداثة تطبيق هذه الأدوات خاصة في الدول العربية.

➤ قلة الدراسات البيداغوجية بخصوص هذه الأدوات الحديثة، حيث ركزت مختلف الدراسات السابقة على التحليل المالي بطابعه الكمي التقليدي.

➤ أردنا من خلال هذا الموضوع إبراز أهمية التوجهات الحديثة للتحليل المالي.

4. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في تناول موضوع التحليل المالي الحديث كأحد الأسس المهمة في قراءة وتفسير القوائم المالية، وتوضيح العلاقة بين هذه الأرقام الواردة بها، والحصول على معلومات ومؤشرات تساعد في تفسير وفهم هذه القوائم المالية وتقليل عنصر المخاطر والتنبؤ بالمستقبل ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها والحفاظ على أصولها.

5. أهداف الدراسة:

➤ عرض الأدوات التقليدية والحديثة في التحليل المالي وتطبيقاتها في المؤسسة الجزائرية.

➤ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

➤ الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة واسقاطها على الحالة التطبيقية.

➤ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

6. منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعطيات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

7. حدود الدراسة:

• الحدود المكانية: سيقصر الإطار المكاني للبحث في جانبه التطبيقي على مؤسسة "EATIT" المتواجدة في ولاية المسيلة.

- **الحدود الزمنية:** الإطار الزمني للبحث يقتصر على أدوات التحليل المالي الحديث داخل المؤسسة في فترة ((2013-2014)).

8. الدراسات السابقة

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث ((رسائل ماجستير، اطروحات الدكتوراه)) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال، قلة المراجع المتناولة لموضوع

"تطبيق أدوات التحليل المالي الحديث في المؤسسات الاقتصادية"

ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات ومن هذه الدراسات:

➤ **دراسة اليمين سعادة** (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008/2009) عالج اليمين سعادة في رسالته "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" وقام بإسقاط دراسته على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة/سطيف.

➤ **دراسة لزعر محمد سامي** (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2011/2012) عالج لزعر محمد سامي في رسالته "التحليل المالي للقوائم وفق النظام المحاسبي المالي" وأسقط دراسته على مؤسسة صيدال الأم.

➤ **دراسة بن مالك عمار** (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2011/2012) عالج في رسالته "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء" وقام بإسقاط دراسته على شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006/2010.

9. تقسيم البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث ولمعالجة الإشكالية تم تقسيم البحث إلى فصلين: فصل نظري مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام وعرض للنتائج التي تم التوصل إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج الموصول إليه.

الفصل الأول: الذي يحمل عنوان: "مدخل عام للتحليل المالي" حاولنا في هذا الفصل، التعريف بالتحليل المالي حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تم تناول ماهية التحليل المالي، المبحث الثاني: فقد تم التطرق إلى الأساليب والطرق التقليدية والحديثة المستخدمة في التحليل المالي، وفي المبحث الثالث والأخير تمت دراسة امكانية وقوع المؤسسات في الفشل المالي باستخدام بعض النماذج المشهورة في هذا المجال، وذلك في حالة عدم تطبيقها لعمليات التحليل وتقييم الاداء المستمر.

الفصل الثاني: حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين إذ تم تخصيص المبحث الأول لتقديم المؤسسة وذلك من خلال اعطاء ملخص تاريخي عنها بالإضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي العام وكذا التعرف على أهم منتجات المؤسسة.

أما في المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل وضعية المؤسسة وذلك بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الاول

مدخل عام للتخطيط المالي

الفصل الأول: مدخل عام للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع، وانهيار بعض المؤسسات مما أوجد حاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات، وأدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي "وظيفة التحليل المالي" وقد أولت المؤسسات المالية بشكل خاص أهمية خاصة للتحليل المالي، بعد أن ثبت جدواها كأداة مميزة تساعد في اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

حيث سيتم تناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، في المبحث الأول: ماهية التحليل المالي المبحث الثاني: الأساليب والطرق التقليدية والحديثة المستخدمة في التحليل المالي أما في المبحث الثالث والأخير فقد تم التطرق إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص للحالة المؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال إعطاء مفهوم للتحليل المالي وموضوعه، مقوماته وأهميته، خطواته وأنواعه، بياناته ومستعمليه.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وموضوعه

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمؤسسة معينة، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة معينة، واتجاهات تطورها مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل.

وتأسيسا على ما تقدم، فقد عرف التحليل المالي في الكتابات المختصة بهذا المجال في مجموعة من التعريفات تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن اختصارها فيما يلي:

1. مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة للبيانات المتاحة عن المؤسسة لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".¹

وتقدم للتحليل المالي تعاريف أخرى نذكر منها:

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص: 141.

- يقصد بالتحليل المالي: عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج) إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، كما ينظر إلى التحليل المالي كونه وسيلة الإدارة المالية والتي من خلالها تستطيع أن تحول البيانات المحاسبية إلى شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي والمركز النقدي واعتماد نتائجه في تخطيط التمويل المستقبلي.¹

- التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة بينهما وعلى سبيل المثال نجد علاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الخصوم.²

إن الدراسة المتأنية للتعريف السابقة تبين أنها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالبيانات والمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى أنها توضح الهدف العام من التحليل المالي.

2. موضوع التحليل المالي

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندها يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما ستكون عليه بالمستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، لذلك يركز المحلل على دراسة المصاريف والإيرادات وبيان العناصر المؤثرة على حجم الربحية، سواء كانت هذه العوامل سالبة أو موجبة، باعتبارها الأسباب الرئيسية في حجم معين من الربحية، وبالتالي لمساعدة الإدارة على اتخاذ الإجراءات المستقبلية لتفعيل العناصر الإيجابية وتقليص السلبية منها. أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية، فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة

¹ حزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص: 78.

² ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، 1997، ص- ص: 13-14.

قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل، من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم، ومقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة.¹

لذلك فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الغرض من التحليل، مما يتطلب لكل هدف من أهداف التحليل بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي وأهميته

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها .

فإذا ما تم اعتبار أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذا توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

1. مقومات التحليل المالي²

1.1 أن تتمتع مصادر المعلومات التي يأخذ منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2.1 أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص-ص: 22-23.

² محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص-ص: 4-5.

1.2.1 أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

2.2.1 أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

3.2.1 أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في النشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

3.1 أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

2. أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة. وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المؤسسة، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمؤسسة.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي¹:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله-فلسطين، 2008، ص: 3.

- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي وخطواته

للتحليل المالي أنواع متعددة وخطوات محددة ينبغي على المحلل المالي اتباعها وفي هذا المطلب تم ذكر أهم أنواع التحليل المالي وأبرز خطواته.

1. أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1.1 الجهة القائمة بالتحليل المالي

يتم تقسيم التحليل استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

1.1.1 التحليل الداخلي

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل الشركة نفسها وعلى بيانات الشركة ولغايات معينة تطلبها الشركة، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة الشركة في مستوياتها الإدارية المختلفة.¹

2.1.1 التحليل الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج الشركة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية.....الخ.

¹ وليد ناجي الحيايل، مرجع سابق، 2004، ص- ص: 28-29.

2.1 البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1.2.1 التحليل الرأسي (الثابت)

يسمى أيضا بالتحليل العمودي، وينطوي على تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها وذلك بدراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، لذلك يتصف بالسكون و الثبات، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل بحيث يهدف إلى إيجاد علاقة عنصر من العناصر من المجموع الاجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، ويساعد هذا التحليل على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفقرة واكتشاف نواحي الضعف والقوة.¹

2.2.1 التحليل الأفقي (المتغير)

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذه العناصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3.1 الفترة التي يغطيها التحليل المالي²

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

1.3.1 التحليل المالي قصير الأجل

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلي الشركة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

¹ حمزة الشمخي، إبراهيم الجزرواي، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1998، ص:50.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص:30.

2.3.1 التحليل المالي طويل الأجل

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وإسقاط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخداماتها) وبين التحليل طويلة الأجل (عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل ومجالات استخداماتها).

2. خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعد في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة تتمثل خطوات التحليل المالي في:

- **مرحلة التصنيف:** يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.
- **مرحلة المقارنة:** بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.
- **مرحلة الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقديم الاقتراحات.¹

¹ بن مالك عمار، المنهج الحيث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص- ص: 15-16.

المطلب الرابع: الأطراف المستعملة للتحليل المالي والمحتوى الإعلامي للبيانات المالية المنشورة

تستخدم التحليل المالي عدة اطراف من داخل المؤسسة ومن خارجها، حيث أن كل جهة تسعى إلى القيام بعملية التحليل المالي حسب أغراضها وحسب الكفاءات التي تتطلبها قراءة نتائج التحليل المالي وحسب المعلومات التي تتوفر لها، وموقعها بالنسبة للمؤسسة، فإذا كان المحلل المالي داخليا فيمكنه الحصول على المعلومات الأساسية التي تساعده في تحقيق أهدافه، بينما يجمع المحلل الخارجي المعلومات من مصادر متعددة، وقد تكون هذه أقل دقة من تلك التي يحصل عليها المحلل الداخلي ولكنهما يتساويان فيما يتعلق بالحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالصناعة أو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة

1. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي:

من الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي:

1.1 إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام. بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها¹.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:²

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمثابرة في الحجم في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.

¹ منير شاكور محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 182.

² أيمن الشنطي، عامر شقي، الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البداية، 2004، ص- ص: 170-171.

- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2.1 هيئة الأوراق المالية: لمعرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم

الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

3.1 المساهمين: يعبر عن المساهمين كذلك بالشركاء أو الملاك أو المستثمرين، هؤلاء ترتبط

مصالحهم مباشرة بالمؤسسة، حيث أنهم يهتمون بنتائج التحليل المالي الذي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي (الذاتي) أو الخارجي والربحية، والأهم من ذلك بالنسبة للمساهم هو العائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تتطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب، هذا الأخير الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، فكل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في الاجل القصير والطويل وكذلك مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.¹

4.1 العملاء: يهتم العميل بالبيانات و المعلومات التي تقدمها مختلف المؤسسات المتعلقة

باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

5.1 الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل

شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو إقراض أو بصدد إقراض الأموال

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 57.

للمؤسسة،¹ وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية... فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.²

1.5.1 الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

2.5.1 الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.³

6.1 الجهات الحكومية: تستفيد هذه الأخيرة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- الرقابة على أداء المؤسسة وتحاشيه مع القوانين والانظمة المعمول بها.
- تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية.
- تحليل سياسة المؤسسة التسعيرية والبيعية والتأجيرية.⁴

7.1 الجمهور العام: تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

2. المحتوى الإعلامي للبيانات المالية المنشورة

تمثل القوائم المالية ترجمة لمكونات أي شركة مالية، حيث تعرض أصول، خصومها إيراداتها، ومصاريفها، أو بعبارة أخرى يمكن تشخيص قدرة المؤسسة من خلال استعراض تلك الأصول والخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الاسكندرية، دار الجامعة، 2004، ص59.

² منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص: 19.

³ صخري جمال عبد الناصر، التحليل كأداة لاتخاذ القرارات البترولية في الجزائر، شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص: 13.

⁴ حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة قاصدي مرباح، 2011، ص: 40.

الاقتصادي، حيث تشخص مركزها المالي بين الشركات، وذلك كنتيجة لنشاطها من ربح أو خسارة.

ومن أهم هذه القوائم نجد قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.

1.2 قائمة المركز المالي أو بيان الميزانية المحاسبية:

1.1.2 تعريف الميزانية المحاسبية

هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحوية من أصول وخصوم وبتعبير آخر فإن الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة¹.

2.1.2 عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها

أ- عناصر الأصول²

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول المبدأين الأساسيين: مبدأ السيولة ومبدأ السنة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحرك خلال الدورة الاستغلالية، وهذا بهدف وضع مقارنة بينهما وبين الخصوم لأكثر من سنة، وبالتالي فإن الأصول تنقسم إلى قسمين: الأول يبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة تزيد عن سنة، والثاني يستعمل في دورة واحدة.

1- الأصول الثابتة

وهي تشمل قسمين أساسيين: الاستثمارات وقيم أخرى لأكثر من سنة وفي كلا الجزأين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة، حيث تكون القيم المعنوية والمادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية، تليها الآلات والمعدات ثم القيم الثابتة الأخرى وهي تشمل:

¹ هشام محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، ط1، عمان، 2000، ص: 173.

² ناصر دادي عدون، تقنيات ومراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص-ص: 29-30.

1-1- مخزون الأمان

وهو المخزون الأولي الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق، فهذا المخزون يبقى باستمرار لدى المؤسسة لعدة سنوات لهذا يضم إلى القيم الثابتة، ويمكن أن يشمل جزء من مجموع عناصر المخزون (بضاعة، مواد أولية، منتجات نصف مصنعة....الخ).

1-2- سندات المساهمة

حسب طبيعة العنصر الذي يعبر عنه مساهمة المؤسسة في رأس المال المؤسسة أو مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن سنة، كما يحقق للمؤسسة المقرضة أرباحاً، وبالتالي يعتبر استثمار مالي تستعمله المؤسسة في المدى الطويل، أما في حالة بيعها أو حصول المؤسسة على قيمتها فتظهر في القيم الجاهزة.

1-3- الكفالات المدفوعة

كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كالضمانات .

2- الأصول المتداولة

ترتب الأصول التي تستعملها المؤسسة في دورة استغلالية واحدة كما يلي:

1-2- المخزون

تأخذ المخزونات أول مركز من الأصول المتداولة نظراً للمدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة وهي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها وفي المخزونات يتم الترتيب التدريجي طبقاً لنفس المبدأ (السيولة).

2-2- الحقوق

وهي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير وتنقسم إلى جزأين:

2-2-1- قيم غير جاهزة

وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زائنها، وسندات المساهمة وتسبيقات الغير التي لا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي.

2-2-2- القيم الجاهزة

وهي البنك والصندوق أو القيم الجاهزة تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.

ب- عناصر الخصوم¹

يتم تعديل الخصوم باستعمال مبدأ السنوية بالإضافة إلى مبدأ الاستحقاقية حيث تقسم الخصوم إلى جزأين هما:

1- الأموال الدائمة

وهي الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة، وهي تقابل القيم الثابتة لجانب الأصول حسب مبدأ الاستحقاقية، وتشمل كل الأصول الخاصة وكذا الديون طويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى فرق إعادة التقدير.

1-1- الأموال الخاصة

وتشمل رأس مال المؤسسة الخاصة بالإضافة إلى الاحتياطات ونتائج رهن التخصيص المؤونات، ومن أهم الحسابات التي تطرأ عليها التعديلات هي:

1-1-1- مؤونات الأعباء والخسائر

وجدت لمواجهة تكاليف وأخطار محتملة الوقوع فإذا تحققت هذه الأخطار تعتبر خسائر مؤكدة، يجب دفعها في الأجل القصير لذلك تدرج ضمن الديون القصيرة الأجل.

- إذا كانت هناك خسائر في مدة أكثر من سنة، يجب على المؤسسة تحصيل قيمة الخسائر فتدرج في الديون طويلة الأجل.

- في حالة عدم وقوع الخسائر فالمؤونات المخصصة تسمى المؤونات الغير مبررة فهي لا تغطي شيئاً فتخضع حينئذ إلى الضريبة، وبالتالي يضاف إلى الاحتياطات.

¹ ناصر دادى عدون، مرجع سابق، 1997، ص:31.

1-2-1- الديون قصيرة الأجل

وهي القسم الثاني من الموارد وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب والتسبيقات، ومن أهم الحسابات التي تطرأ عليها التعديلات هي:

1-2-1-1- الضرائب على الأرباح

نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح والزمن الذي تحسب فيه، فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة، وفي آخر السنة يحسب الفرق بين المبلغ الحقيقي والمدفوع تقديريا ويسدد الفرق المستحق.

1-2-2-1- النتيجة

بعد اخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فان مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة .

3.1.2 الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة

الميزانية في شكلها المحاسبي لا توضح الأهداف المالية، لذلك استوجب تحويلها الى ميزانية مالية مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين وهذا من خلال مبدئين هما: درجة السيولة واستحقاقية الخصوم.

1.3.1.2 تعريف الميزانية المالية

هي جدول ذو شقين، الأصول والخصوم حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاقية، وتكمن أهميتها في معرفة الحالة المالية للمؤسسة ولها دور كبير في مساعدة المحلل المالي في اتخاذ أفضل وأحسن قرار: ¹

وبعد إجراء التعديلات السابقة على الميزانية المحاسبية يتم التوصل إلى الميزانية المالية للمؤسسة والتي سيتم الاعتماد عليها في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها.

¹ بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر، 2001، ص- ص: 99-100.

الجدول رقم (01): الميزانية المالية

الأصول

الدورة السابقة N-1	القيمة المحاسبية N	الاهتلاكات	القيمة الإجمالية	ملاحظة	الأصول	ر/ح
					<u>الأصول غير متداولة</u>	
					<u>القيم الثابتة المعنوية</u>	20
					مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	203
					برمجيات المعلومات وما شابه	
					الامتيازات والحقوق البراءات والرخص	204
					القيم الثابتة المعنوية الأخرى	
					<u>القيم الثابتة المادية</u>	205
					الأراضي	
					مباني	208
					القيم الثابتة المادية الأخرى	
					<u>القيم الثابتة في شكل امتياز</u>	
					<u>القيم الثابتة الجاري انجازها</u>	211
					القيم الثابتة العينية الجاري انجازها	
					القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها	212
					<u>القيم الثابتة المالية</u>	218
					فارق الاقتناء	22
					مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات	
					سندات الفروع المنتسبة	
					الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة	23
					مساهمة	
					<u>قيم ثابتة مالية أخرى</u>	232
					السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة	
					التابعة لنشاط الحافظة	237
					السندات التي تمثل حق دين الدائن(السندات	
					والقسائم)	
					السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	207
					القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد	26

					الإيجار-التمويل	
					الودائع والكفالات المدفوعة	
					الضرائب المؤجلة على الأصول	261
						265
						27
						271
						272
						273
						274
						275
						133
					مجموع الأصول غير المتداولة	
						03
						30
						31
						32
						33
						34
						35
						04
						409
						41*
						42*
						43*

					45*
					46*
					48*
				اصول المتداولة	
				المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	
				مخزونات البضائع	
				المواد واللوازم الأولية	
				تمويلات أخرى	05
				سلع قيد الإنتاج	
				خدمات قيد الإنتاج	
				مخزونات المنتجات	50
				حسابات الغير	51
				الموردون والمدينون	
				الزبائن والحسابات الملحقة	
				المستخدمون والحسابات الملحقة	52
				الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة الدولية،	53
				والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات	
				الملحقة	
				المجمع والشركاء	
				مختلف الدائنين ومختلف المدينين	
				الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات	
				الأصول المالية المتداولة	
				القيم المنقولة للتوظيف	
				البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	
				الأدوات المالية المشتقة	
				الصندوق	
				مجموع الأصول المتداولة	
				المجموع العام للأصول	

الخصوم

مبالغ السنة السابقة N-1	مبالغ السنة الجارية N	ملاحظة	الخصوم	ر/ح
			رؤوس الأموال الخاصة	101
			رأس المال الخاص	
			فرق إعادة التقدير	105
			الاحتياطيات	106
			رأس المال غير المطلوب	
			الترحيل من جديد	109
			نتيجة السنة المالية	
			مجموع الأموال الخاصة	11
			الخصوم الغير متداولة	
			الضرائب المؤجلة على الخصوم	12
			المؤونات للأعباء-الخصوم الغير جارية	
			الإقتراضات والديون المماثلة	
			الديون المرتبطة بالمساهمات	
			ديون اخرى غير جارية(أكثر من سنة)	
			مجموع الخصوم غير متداولة	134
			الخصوم المتداولة	
			الإقتراضات والديون المماثلة	
			الديون المرتبطة بالمساهمات	15
			الموردون والحسابات الملحقة	
			الزيائن الدائنون	
			ديون أخرى	16
			ديون مالية أخرى	
			مجموع الخصوم المتداولة	
			المجموع العام للخصوم	17
				16
				17
				40*
				419
				4**
				51*

2.3.1.2 الميزانية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية:¹

أ- التمثيل البياني على شكل مستطيل

يكون التمثيل البياني على المستطيل لعدد من عناصر الميزانية، يمكن تقسيم المستطيل إلى جانبين: الأصول على جانب والخصوم على جانب آخر، حيث يجعل المستطيل مساوياً ل100%

الشكل رقم (01): التمثيل البياني على شكل مستطيل

أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات و مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2000، ص: 83.

ب- التمثيل البياني على شكل مربع

يكون التمثيل البياني على المربع لقيمتين فقط من عناصر الأصول والخصوم كلا الجانبين يمثلان على نفس المربع فكل ضلعين متوازيين يخصصان لجانب من الميزانية وتحسب النسبة المئوية لعناصر الميزانية المختصرة باستعمال العلاقة الثلاثية البسيطة.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، 2000، ص: 40.

الشكل رقم (02): التمثيل البياني على شكل مربع

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	ديون قصيرة الأجل %

المصدر: ناصر دادبي عدون، المرجع السابق، 2000، ص: 40 .

2.2 قائمة الدخل أو بيان الأرباح والخسائر والأرباح المحتجزة:

1.2.2 تعريف قائمة الدخل:

تمثل قائمة الدخل كل من إيرادات ومصاريف الشركة، حيث تعبر عن نتيجة أعمال الشركة إما بالربح أو بالخسارة، يتم إعدادها بطريقة توضح جميع إيرادات الشركة وما يقابلها من مصاريف ونفقات، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو الأنشطة الخارجية الأخرى التي تحقق عوائد معينة، حيث يكمن التحقق من خلالها على حجم الأرباح المحتجزة، ونسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية.¹

كما يمكن اعتبار قائمة الدخل إحدى القوائم المهمة في كل من المحاسبة والتحليل المالي، لأنها تعد مصدراً هاماً للبيانات التحليلية، فهي عبارة عن كشف يبين مقدار الإيرادات والنفقات والأرباح والخسائر خلال وحدة زمنية محددة.

2.5.2 أهمية قائمة الدخل:

تكمن أهمية قائمة الدخل في كونها تظهر التغيرات الناتجة عن نشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، كما أنها تعتبر كمرآة عاكسة لنشاط الإدارة، حيث تعتبر كترجمة رياضية ومحاسبية لكل من سياسة، خبرة، معرفة، وبعد نظر الإدارة وذلك من وجهة

¹ وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007، ص: 28.

نظر كل من الإيرادات والتكاليف، صافي الربح أو الخسارة النهائية للمؤسسة يعتبر كمؤشر لمدى فعالية الإدارة.¹

3.2.2 أهم المؤشرات التي تحتويها قائمة الدخل:

تحتوي قائمة الدخل على عدة مؤشرات:

أ- الإيرادات

تعبّر عن مداخيل المشاريع التي تقوم بها الشركة مثل: المبيعات، أو إيرادات، تقديم الخدمات... الخ، حيث تمثل التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة للشركة، والتي تنتج من البيع النهائي لمنتجاتها أو نتيجة لخدمة معينة.

ب- المصاريف

هي تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة عند القيام بعملية الاستغلال أو التي صرفت على عمليات البحث والدراسة والدعاية من أجل تنمية نشاط الشركة،² يتعلق مصطلح المصاريف بالتدفقات النقدية الخارجة الفعلية، والمتوقعة لفترات لاحقة بشرط أن لا تكون هذه الأخيرة إضافة لإحدى حسابات الأصول أو تخفيضاً في الخصوم. وتختلف الصور التي تظهر بها هذه القائمة في البيانات المالية المنشورة إذ بينما يميل البعض إلى إظهارها في شكل قائمة جدول رقم (02).

¹ إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض، مذكرّة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 39.

² بن فليس أحمد، المحاسبة المعمّقة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003، ص: 3.

الجدول رقم: (02) قائمة الدخل والأرباح المحتجزة للسنة المنتهية في N/12/31

بيان	جزئي	كلي
صافي المبيعات	**	
يطرح: تكلفة المبيعات	(**)	
مجمّل الربح	**	
يطرح: مصروفات التشغيل		
بيع وتسويق إدارية وعمومية	**	
		(**)
EBIT ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب	**	
مصروف الفوائد	(**)	
EBT صافي الربح قبل الضريبة	**	
يطرح ضريبة الدخل	(**)	
صافي الربح	**	
يضاف: رصيد الأرباح المحتجزة في بداية العام	**	
الأرباح المتاحة للتوزيع	**	
يطرح: توزيعات أرباح	(**)	
رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية العام	**	

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص: 11.

3.1 قائمة التدفقات النقدية¹

1.3.2 تعريف قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية كحلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد لذلك صنفت ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث، حيث يمكن للإدارة أن تستعمل هذه الأخيرة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية، كما يمكن للمستثمرين والدائنين أن يستخدموها لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروتهم أو الالتزام بحقوقهم

2.3.2 العناصر الأساسية المكونة لقائمة التدفقات النقدية:

هناك 3 عناصر مكونة لقائمة التدفقات النقدية، حيث أنها تجمعها علاقة تكامل فيما بينها وهي تصنف كآلاتي:

أ- **التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:** تمثل بعض متغيرات كشف الدخل والميزانية العمومية، والحسابات الأساسية المراد الكشف عنها، صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة وقسط الإهلاك من كشف الدخل، والتغيرات الحاصلة في فترات الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة من الميزانية العمومية، فالزيادة في المدينون (ذمم دائنة وأوراق القبض) والمخزون تخفض، أما النقصان يضاف، في حين الزيادة في الذمم الدائنة ومصاريف المستحقة وأوراق الدفع تضاف، وتخفض في حالة النقصان، والجدول الآتي يوضح مكونات كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

¹ بن مالك عمار، مرجع سابق، ص - ص - ص: 25-26-27.

ب- **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** يتضمن هذا الكشف التغيرات الحاصلة بالموجودات الرأسمالية، شراء الموجودات الثابتة أو بيعها (صافي الانفاق الرأس مالي) والجدول الآتي يوضح مكونات هذه الأنشطة:

ت- **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تحدد هذه التدفقات من خلال التغيرات التي تحصل في حقوق المالكين والدائنين، حيث يتضمن هذا الكشف كل من الإيراد من بيع الأسهم، مقسوم الأرباح على حملة الأسهم، من بيع أدوات دين (سندات) طويلة الأجل، إطفاء المديونية، وإعادة شراء الأسهم العادية، الجدول التالي يبين كيفية حساب التدفقات النقدية التمويلية.

ث- **قائمة التدفقات النقدية:** تعد هذه القائمة من خلال إضافة مراحل إعداد كل من كشف التدفقات النقدية التشغيلية وكشف التدفقات النقدية، والنتيجة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أي بمعنى أن التدفقات النقدية هي حاصل جمع العناصر الأساسية لقائمة التدفق النقدي، حيث:¹

$$\text{صافي التدفق النقدي} = \text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} + \text{صافي التدفق النقدي للاستثمار} + \text{صافي التدفق النقدي التمويلي}$$

² عدنان تايه النعيمي، فؤاد التميمي، التحليل والتحليل المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 29.

والجدول رقم (03) يوضح قائمة التدفق النقدي

بيان	جزئي	كلي
<u>التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية</u>		
النقدية المحصلة من العملاء		
النقدية المدفوعة للموردين	(**)	
النقدية المدفوعة للمصروفات	(**)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		***
<u>التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية</u>		
نقدية محصلة من بيع الأراضي	**	
نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل	**	
النقدية المدفوعة لشراء آلات ومعدات	(**)	
النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل	(**)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		***
<u>التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية</u>		
نقدية محصلة من اقتراض طويل الأجل	**	
نقدية محصلة من إصدار أسهم	**	
توزيعات أرباح نقدية	(**)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		***
صافي التدفق النقدي خلال العام		***
يضاف: رصيد النقدية في بداية العام		***
رصيد النقدية في نهاية العام		***

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص: 12.

المبحث الثاني: الأساليب والطرق التقليدية والحديثة المستخدمة في التحليل المالي

التحليل المالي منظومة من الطرق والأساليب الفنية التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم سياسات المستقبل.

وتعتبر الطرق والأساليب الفنية من الوسائل العلمية التي يستند عليها المحلل المالي في صياغة المعلومة المالية. ويتوقف ذلك على مهارة وخبرة المحلل المالي في حسن استخدام هذه الأساليب منفردة أو مجتمعة حسب الضرورات التي تتطلبها عملية التحليل.

وتصنف الطرق والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي إلى مجموعتين هما:

- الطرق والأساليب التقليدية

- الطرق والأساليب الحديثة (الكمية).

وتتطوي تحت كل مجموعة عددا من الأساليب تشكل في مجملها الطرق العلمية المستخدمة في التحليل المالي

المطلب الأول: الأساليب التقليدية للتحليل المالي

1. النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم الطرق التي تم استخدامها في التحليل المالي وفيما يلي شرح موجز عنها

1.1 تعريف النسب المالية

1.1.1 التعريف الأول: النسب المالية هي العلاقة بين قيمتين متجانستين والمتمثلة في إحدى

الكتل الكبرى للميزانية، إن هذه النسب يمكن التعبير عنها على شكل كسر أو نسب مئوية.¹

2.1.1 التعريف الثاني: تعرف النسب المئوية على أنها تلك العلاقة المعبر عنها بين مؤشرين،

والنسب هي حاصل قسمة مقدارين، فهي إذا تستعمل في المقارنة بين معطيات عديدة.²

¹ Patrice Vizzavona, Gestion Financière, Berti édition, n 08, Paris, France, 1992, P: 51.

² Pierre Conso, La Gestion Financière L'entreprise, dunod, édition, n07, Paris, France P:180.

3.1.1 التعريف الثالث: تعتبر محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمؤسسة، لذا فإنها تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المؤسسة.¹

4.1.1 التعريف الرابع: يعرفها البنك الفرنسي (جويلية 1974) كما يلي:

إن أبسط تعريف للنسب هو العلاقة التي تربط بين مقدارين يمثل أحدهما المقام و الآخر البسط، وقد يمثلان هذين المقدارين معطيات خام، حسابات الميزانية والتسيير، رأس المال العامل، القيمة المضافة... الخ والتي يمكن أن تكون معرفة بحسابات أقل أو أكثر تعقيدا.²

5.1.1 التعريف الخامس: تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة سواء كانت منتظرة أو غير منتظرة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى والسيولة بالمعنى الايجابي هي:

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.
- القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة.³

2.1 أهمية النسب المالية

إن النسب المالية تلعب دورا مهما في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وذلك من خلال ما يلي:⁴

- تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي.
- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة.
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمسيرين باتخاذ قرارات التسيير.
- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

¹ منير صالح هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 43.

² George Depallens , Gestion Financière L'entreprise , 8^{ème} édition , Paris , France , P: 231.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2000، ص- ص: 22-23.

⁴ محمد مطر، تحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997، ص: 37.

- تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.

3.1 أنواع النسب المالية

هناك أربعة أنواع من النسب المالية وسيتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

1.3.1 نسب الهيكلية:

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، ويمكننا وضع النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة وتشمل هذه النسب ما يلي:¹

أ- **نسب هيكلية الأصول:** إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول و نستخلص ما يلي:

- نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) x 100.
- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) x 100.
- نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) x 100.
- نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) x 100.

إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشى و الهيكلية المثلى.

ب - **نسب هيكلية الخصوم:** تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) x 100.

¹ طير الويرة، سايني باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، شهادة ماستر، قسم محاسبة والمالية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2015، ص-ص:

- نسبة الديون الطويلة الأجل = (إجمالي الديون الطويلة الأجل / مجموع الخصوم) $\times 100$.
- نسبة الديون القصيرة الأجل = (إجمالي الديون القصيرة الأجل / مجموع الخصوم) $\times 100$.

ج - النسب العامة: تكمن أهمية هذه النسب في إظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضح التمويل، أي التي تستخدمها المؤسسة.

2.3.1 نسب السيولة:

تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل وتقسيم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماته الجارية ومن الجدير بالملاحظة أنه يجب دفع الالتزامات الجارية من الأصول النقدية وشبه النقدية الاستثمارات المؤقتة، وكذلك من التدفق العادي للنقدية الناتج من المبيعات النقدية وتحصيل الذمم. وعلى ذلك يكون من الضروري على إدارة المؤسسة الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة ذلك أن تحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي إلى نقدية يتطلب فترة زمنية.¹

1.2.3.1 نسبة التداول:

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع أجل القروض، وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقاً للمعادلة التالية:²

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات (الاستثمار، التمويل، التحليل المالي)، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص: 229.

² علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص: 105.

2.2.3.1 نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبياً وهي عبارة عن قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي المؤسسة ديونها القصيرة الأجل اعتماداً على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية، حداً الأدنى 0.2 وحدها الأقصى 0.3

نسبة سيولة الأصول:

تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلباً وعند انخفاض نسبة سيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

3.3.1 نسب المردودية:

إن الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج مردودية وهي تتمثل في:¹

1.3.3.1 نسب المردودية المالية: هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج و من ثم تطوير و تحسين نشاطها.

نسبة المردودية المالية = النتيجة الإجمالية / مجموع الأموال الخاصة

تقيس لنا هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة و تبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال، إضافة إلى ذلك هناك نسب أخرى من بينها:

نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة = رقم الأعمال الصافي / مجموع الأموال الدائمة

2.3.3.1 نسب المردودية الاقتصادية: تقيس لنا مردودية كل موارد المستثمرة في المؤسسة و نستخلص منها ما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال / مجموع الأصول

نسبة المردودية الاقتصادية = طاقة التمويل الذاتي / مجموع الأصول

نسبة مردودية رأس المال تسمح بمقارنة رقم الأعمال بأصول الميزانية و تعبر عن سرعة دوران رقم الأعمال، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما أثبتت هذه الحالة أن المردودية جيدة.

¹ طبر الويزة، سايعي باهية فريال، مرجع سابق، ص: 51.

3.3.3.1 نسبة المردودية التجارية: هذه النسبة تسمح بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة و نستخلص منها نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة و رقم الأعمال.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة المحققة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

4.3.1 نسب النشاط: تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المؤسسة في استخدام الموارد المتوافرة لديها. أو بمعنى آخر مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المختلفة، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الاصول المختلفة، الثابتة والمتداولة، وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الاصول.¹

1.4.3.1 نسبة مدة دوران المخزونات: تقيس مدة تصريف المخزونات باختلاف أنواعها حيث تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها.

$$\text{نسبة مدة دوران المخزونات} = \frac{\text{المخزون الوسطي للسلع}}{\text{تكلفة السلعة المباعة}} \times 360$$

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}}{\text{المخزون الوسطي}}$$

$$\text{مدة التخزين} = \left(\frac{1}{\text{معدل الدوران}} \right) \times 360$$

$$\text{المخزون الوسطي} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

2.4.3.1 نسبة مدة تسديد القروض للزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة التجارية المنتهجة من طرف المؤسسة اتجاه زبائنها.

$$\text{نسبة مدة تسديد القروض للزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

¹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 242.

تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام أو بالأشهر القرض الممنوح من المؤسسة لزيائنها ، نلاحظ أن المؤسسة عليها أن تحاول الاستفادة أكثر بالأخذ بعين الاعتبار أهداف التوسع في السوق و المحافظة على الزبائن و تلبية رغباتهم.

3.4.3.1 نسبة مدة قروض الموردين: تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام و الأشهر القروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين (تسديد هذه القروض).

$$\text{نسبة مدة تسديد قروض الموردين} = \frac{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}} \times 360$$

2. المقارنات

يعتبر أسلوب المقارنات أحد أهم الأساليب المساعدة والمكملة للأساليب التقليدية، ويمتد ليشمل استخدامه في الأساليب الكمية. تشمل المقارنات في التحليل المالي مجالات عدة وفقا لل غاية أو الغرض من التحليل. إذ تشمل مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بمنشأة أو مؤسسة ببيانات مؤسسة منافس.

2.1 اعتبارات أسلوب المقارنات

- لأجل أن يحقق هذا الأسلوب أفضل النتائج لا بد من مراعاة جملة اعتبارات، أبرزها ما يلي:
- عدم الاكتفاء بالأرقام المطلقة عند المقارنة إذ لا بد من إيجاد القيم النسبية للتغير من أجل تقديم صورة ذات مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنة.
- عدم احتساب التغيرات بين عناصر مختلفة في طبيعتها، بل يجب أن تتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة.
- تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصلة على أن مختصرة وواضحة.¹

¹ بن مالك عمار، مرجع سابق، ص- ص: 46-47.

الجدول رقم: (04) ويأخذ جدول المقارنات السابق الشكل التالي:

التغيرات النسبية		التغيرات المطلقة		البيانات التاريخية		التفاصيل
الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	السنة الماضية	السنة الحالية	

المصدر: وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص: 119.

2.2 حدود استخدام أسلوب المقارنات:

أسلوب المقارنات هو الأسلوب الثاني من الأساليب التقليدية، إلا أن هذا الأخير يمتد ليشمل استخدامه فمن الأساليب الكمية، حيث يستخدم في عدة مجالات ويتوقف ذلك على مدى حاجة المحلل المالي له، حيث يقوم بمقارنة البيانات الفعلية لسنة معينة ببيانات فعلية للسنوات السابقة، أو مقارنة بيانات عنصر معين مع بيانات لفئة عنصر ولكن مع شركة أخرى أو شركة منافسة.¹

لكن هناك بعض الأمور التي يجب أن يأخذها المحلل بنظر الاعتبار منها:

- على المحلل أن لا يكتفي فقط بالأرقام المطلقة عند المقارنة بل ينبغي أن يستخدم القيم النسبية للتغير لكي تكون الصورة أكثر وضوحاً
- لا يجوز إجراء مقارنات بين عناصر مختلفة بل يجب إجراء المقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.
- على المحلل أن يقدم تفسيرات مقتضية عن التغيرات الحاصلة وينبغي أن تكون هذه التفسيرات واضحة وجلية وأن تكون في متن التقرير المالي.²

¹ وليد الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص: 38.

² وليد الحياي، البطمة محمد عثمان، التحليل المالي، دار حنين، ط 1، عمان، 1996، ص: 194.

المطلب الثاني: الأساليب الحديثة

غالبا ما يكون ضروريا استخدام الطرق الرياضية والاحصائية في التحليل المالي، ولا يقصد بالطرق الرياضية والاحصائية الجانب النظري منها فقط، بل يمتد ليشمل الجانب التطبيقي كذلك، خصوصا عندما يكون مهما دراسة العلاقة (مدى قوتها) بين ظاهرتين أو أكثر كالعلاقة بين الأرباح ومصروف الرواتب والاجور... الخ. وتنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما:

1. الأساليب الإحصائية

أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العصب المحرك في التحليل الحديث من أجل تقييم أداء المؤسسة، أو من أجل التنبؤ بمستقبلها المالي، استعمل المحللون الماليون هذا النوع من الدراسة لسهولة تطبيقه من جهة ولنتائجه الواقعية والتي غالبا ما تتبهم بإمكانية وقوع المؤسسة في العسر المالي أو نتيجة تراجع أرباحها لظروف معينة من جهة أخرى، كما يتميز هذا المنهج بالديناميكية والسرعة في التحليل خاصة مع توفر البرامج الالكترونية اللازمة لذلك.

وتستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة بالمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية، بعيدا عن التحيز الشخصي، بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع. كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

ويظهر الرقم القياسي، التغير في مؤشر معين، مثل حجم الإنتاج لنوع معين من السلع، أو لمجموع من السلع المتماثلة، أو التغير في أجور العمال في الصناعات المختلفة والتي تتغير

من مكان إلى آخر، ومن وقت لآخر، ويمكن مقارنة بيانات قائمة مالية معينة لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم مالية لذات المشروع لسنوات سابقة.¹

مما تقدم يمكن تعريف الرقم القياس: بأنه رقم أو مقياس احصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في المتغير معين خلال فترة زمنية معينة. وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية، يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، تعبيراً عن المقارنات لعدد من السنوات إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات، لضمان الدقة، ذلك لاعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي على قيمة المفردات المشمولة بعملية التحليل.

وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية، بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100 ويجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة نفس العنصر في سنة الأساس)} \times 100$$

بناء على ما تقدم فإن هذا الأسلوب يهدف إلى بيان التغيرات التي تحدث لقيمة عنصر أو عناصر معينة لبيانات القوائم المالية، وهو بذلك يسלט الضوء على العناصر ذات التغيرات الشاذة، وعلى تلك العناصر التي تكون تغيراتها طبيعية. ولعل الغاية من إيجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة لمعرفة أسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

1.1 إجراءات التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية

للقيام بعملية التحليل المالي وفق الأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية التي لا بد للمحلل إتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل، وهذه الإجراءات هي:

¹ وليد ناجي الحيايل، مرجع سابق، سنة: 2004، ص-ص - ص: 129-130-131.

- لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية إذ يقوم المحلل بالحصول على البيانات المطلوبة وفقا لموضوع التحليل ثم:
- يعد جدول يتكون من حقلين الأول: للعناصر، والثاني: للسنوات يتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.
- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم تتسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100.
- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

2. الأساليب الرياضية

أصبحت الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل بأقل جهد وبأسرع وقت، ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فيها فقط، بل يمتد ليشمل الجانب التطبيقي. خصوصا عندما يكون مهما دراسة العلاقة ومدى قوتها بين ظاهرتين أو أكثر، كالعلاقة بين الأرباح والمصروفات، أو العلاقة بين المبيعات والعاملين وغيرها من العلاقات التي تبحث فيها الرياضيات كمتغير مستقل ومتغير تابع وأثر أحدهما على الآخر خدمة للعلوم جميعا بما فيها التحليل المالي.

وتوجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي، مثل البرامج المتغيرة، وطريقة الإحداثيات، وطريقة البرامج الخطية وغيرها من الطرق. لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملما بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله. وخصوصا عندما تكون الأساليب التقليدية بمفردها غير قادرة علة تقديم نتائج أكثر دقة وسرعة في دراسة الغرض من التحليل. وفي هذا الفرع سنحاول عرض أكثر الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي، والتي من خلالها، مع الطرق الأخرى، يتمكن المحلل المالي تحقيق فائدة أشمل، بالإضافة إلى

جعل الدراسة أكثر إماما بهذه الطرق وخصوصا أن معظم الكتب العربية التي عنيت بالتحليل المالي جاءت خالية من هذه الأساليب، والطرق التي سوف نتناولها في هذا الجزء هي:

1.2 طريقة الارتباط والانحدار

نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرتين (y, x) ، أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل:

$$Y_i = f(n).$$

فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار.

ولدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي نوحّد العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة ومقدار كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية يذكر أنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط، عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل والدراسة.¹

مما تقدم يفهم أن علاقة الارتباط بين ظاهرتين يكون أحدهما سبب حيث من الممكن أن يكون كلا المتغيرين سبب ونتيجة في نفس الوقت، وهذا ما يتطلب في هذه الحالة تحديد أي من المتغيرين متغير مستقل والآخر متغير تابع. كما هناك عددا من المتغيرات سببا لتغيرات أخرى، بمعنى آخر متغير إذا كان معامل الارتباط لقياس شدة العلاقة الارتباطية بين متغيرين (X) و (Y) فيطلق عليه بعلاقة الارتباط البسيطة، أما إذا كانت X_1, X_2, \dots, X_n متغيرات مسببة لتغيرات (y) فيسمى دراسة الارتباط في هذه الحالة بالارتباط المتعدد. مثل تحديد قيمة المبيعات كمتغير تؤثر فيه المتغيرات التي تحدث في بضاعة أول المدة، وبضاعة آخر المدة، والمشتريات والبضاعة التالفة، لذلك فإن (y) هي المبيعات و (x_1) هي بضاعة أول مدة و (X)

¹ القاضي دلال، سهيلة عبد الله، ألبياقي محمود، الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 129.

هي بضاعة آخر بضاعة، و (X3) هي المشتريات و (X4) هي البضاعة التالفة فتكون معادلة الارتباط المتعدد للمبيعات كما يلي:

$$Y = (X1+X3)-(Y2+X4)$$

2.2 طريقة البرامج الخطية

نعتمد على هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين أو جملة من الظواهر كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، ولحل المشاكل الاقتصادية، ولإستخدام البرامج الخطية، نعتمد على استعمال المعادلة التالية:

$$Y = ax + b$$

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين:

$$\begin{aligned} \sum xi + \sum nb yi &= \sum a \\ yi^2 + bxi yi &= a \end{aligned}$$

حيث أن:

i : تمثل تسلسل المتغيرات

iX : تمثل قيم المتغير الأول

iY : تمثل قيم المتغير الثاني¹

كما يمكن اعتبارها كوسيلة:

- المساعدة في اتخاذ القرارات سيما المتعلقة بوظائف المنشأة الرئيسية.
- تحديد المزيج الأمثل من الانتاج للحصول على أكبر منفعة ممكنة.
- المساعدة في التخطيط والرقابة على الانتاج
- تساعد البرامج الخطية في اختيار طريقة الانتاج التي تحقق أكبر منفعة ممكنة.
- تساعد في تحديد أفضل الطرق لتوزيع المنتجات من أماكن الانتاج إلى أماكن الاستخدام.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر، الجزائر، 2013، ص- ص: 231-232.

- تساعد في عملية احتساب ومن ثم السيطرة على طاقات المكائن من أجل الوصول إلى أقل التكاليف.¹

3.2 المصفوفات الخطية والموجه

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة وذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الأخرى، أو حل المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معيناً.²

4.2 الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية

وهي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها، فمثلاً يمكن استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة،³ فيمكن استخدام السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة لأشهر القادمة وذلك بناء على دراسة قسم التسويق ومن ثم يصار إلى حساب القوائم المالية المخططة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) بناء على ذلك، وأصبحت هذه الطرق بسيطة وذلك باستخدام بعض البرمجيات، هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية والرقابية.

¹ قاسم صبحي محمد، مقدمة في بحوث العمليات، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، ط 1، عمان، 1996، ص-ص: 14-16.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 232.

³ توفيق محمد شريف، إعداد القوائم المالية المخططة "التنبأ بها"، جامعة الرزازيق، كلية التجارة، مصر، 2006، ص: 4.

المبحث الثالث: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل لمالي

إن موضوع التنبؤ بفشل الشركات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من آثار سلبية على مستوى الشركة والمستثمرين وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وتأخذ أهمية التنبؤ بفشل الشركات من اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع الشركات سواء كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية بهذا الموضوع (المصارف، المستثمرون، الإدارة، مدققي الحسابات، والجهات الحكومية).

وبدأ الاهتمام بهذا الموضوع في الثلاثينات من القرن الماضي إذ قام عدد من الباحثين باستخدام بعض النسب المالية بصورة فردية للتنبؤ بفشل الشركات، وازداد الاهتمام بهذا الموضوع ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الستينات من القرن الماضي، إذ نشط عدد من الباحثين في إجراء دراسات تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل، وذلك على أعقاب حوادث الإفلاس التي حدثت في عدد من الشركات الأمريكية التي أخذت بالتزايد ملحقة بأضرار كبيرة بالمساهمين والمقرضين... الخ، وسنحاول في هذا المبحث إلى إعطاء مفهوم للفشل المالي والتنبؤ به وعن مدى أهمية التنبؤ به للشركات وذكر أهم النماذج المستخدمة لتنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي وأهمية التنبؤ به¹

يعتبر التنبؤ أحد أهم المسؤوليات للمسير المالي، إذ يتم تزويد المؤسسة بالقواعد التي تستند عليها عمليات التخطيط والرقابة بالمؤسسة، فهو ينظر إلى المشروع كوحدة واحدة يهتم بالخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية فهو بحاجة ماسة دائماً إلى أدوات وطرق يستطيع من خلالها تقدير احتياجاته المالية الحالية والمستقبلية، وتحديد كل مصدر من مصادر هذه الاحتياجات، ولعل من أهم الأدوات والطرق لتقدير حجم الاحتياجات المالية والتي لاقت اهتمام المحللين والمسيرين الماليين هو تقدير التدفقات النقدية المستقبلية،

¹ خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصّل عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس، (رسالة الماجستير)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012، ص3.

حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية المبنية على أساس تحليل التدفق النقدي المتوقع أداة فاعلة نستطيع من خلالها تقدير مدى النمو المتوقع للمؤسسة وتقدير احتياجاته النقدية، واختيار أفضل السبل لتمويل هذه الاحتياجات، لهذا فهي أداة قيمة تساعد في التخطيط والتنبؤ بالاحتياجات النقدية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى أنها تبين مدى حاجة المؤسسة للأموال والوقت الذي سنحتاج فيها إلى هذه الأموال لهذا جاء اهتمام مستخدمي البيانات المالية سواء كانوا مستثمرين أم مقرضين أم غيرهم، بالتنبؤ المالي والقدرة التنبؤية للقوائم المالية للاستفادة منها في التنبؤ بالمستقبل كل حسب حاجته منها، وباعتباره ركنا أساسيا من أركان التخطيط المالي للمشروعات الاقتصادية، ووسيلة تعمل على تحديد الاحتياجات اللازمة للمؤسسة قبل تحديد المصادر المناسبة لتوفير هذه الاحتياجات، إضافة إلى قدرته على ترشيد جملة القرارات التي تتخذها الإدارة والمستثمرين وغيرهم.

1. مفهوم الفشل المالي

1.1 التنبؤ بشكله العام: يقصد به بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة ويعرف بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات عملية منظمة وشاملة أم استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها. وعليه يمكن القول أن التنبؤ المالي هو عبارة عن التقديرات والنتائج الخاصة بالمستقبل والتي يتم بناؤها على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام معلومات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.

2.1 تعريف الفشل المالي

تتعدد تعريفات الفشل المالي حيث نجد منها:

- الفشل المالي: "هو عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها".¹

- الفشل المالي مصطلح استخدمه جون أرجنتي في عام 1986، حيث عرفه بأنه: "العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي".²

- كما يعرفه الخضيرى بأنه: "العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة، وصولاً إلى عدم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها اتجاه الغير ما يؤدي إلى فقدان التوازن المالي، النقدي والتشغيلي".³

- كما عرف بلوم (blum) الفشل المالي على أنه: "الأحداث التي تشير إلى عدم القدرة على سداد الديون عند استحقاقها، أو الدخول في دعاوي الإفلاس أو الاتفاق الصريح مع الدائنين على تخفيض الديون".⁴

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

النماذج التي يشتملها هذا المطلب هي دراسات اعتمدت على أساليب إحصائية كمية للوصول إلى أهدافها.

1. دراسة Beaver⁵

يعتبر بيفر هو صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات من خلال مقاله سنة 1966، وسمي النموذج باسمه حيث اعتمد في وضع النموذج على النسب المالية وتضمنت

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص: 249.

² الشريف ربحان، مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، الجدول، العدد 30، 2006، الجزائر، وتوجد نسخة من المجلة في الموقع الإلكتروني التالي: (<http://WWW.Ulum.nl/b186.htm>)

³ الخضيرى محسن أحمد، الديون المتعثرة (الظاهرة - الأسباب - العلاج)، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص: 81.

⁴ صافيناز عبد الحى عبد الحميد، دور مراجع الحسابات بصد مشاكل تقييم قياس المخاطر، أطروحة دكتوراه، القاهرة، 1998، ص: 118.

⁵ خير الدين قرشي، مرجع سابق، ص: 3.

مقارنة للنسب المالية المتوسطة لـ 79 شركة فاشلة، و 79 شركة غير فاشلة في الفترة ما بين 1954-1964.

وقد قام بيفر باختيار 30 نسبة مالية لتحليلها واستخدام أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية، وقام بيفر بفحص هذه النسب حيث عن النسب التي تعطي بشكل أدق وأصدق مؤشر على نجاح الشركة.

وتوصل بيفر أن النسب التالية يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بفشل الشركات:

- التدفق النقدي إلى الدين الكلي.
- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.
- إجمالي الديون إلى الأصول الكلية.
- رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية.
- نسبة التداول.

2. نموذج¹ Althman and mc cough

يؤسس هذا النموذج (1968) على خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزنا ترجيحيا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية. ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستعرض لمخاطر الإفلاس، أطلق عليه الحرف (Z)، ويأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها (Z) متغير تابع والمؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي. ويصاغ بالمعادلة التالية:

$$Z=0.12X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

$Z =$ مؤشر الإفلاس

$X_1 =$ رأس المال العامل / إجمالي الأصول

$X_2 =$ الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

¹ سليم عمري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، (شهادة الماجستير)، علوم تجارية، تخصص: مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2015، ص:

$X_3 =$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

$X_4 =$ القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة

$X_5 =$ المبيعات / إجمالي الأصول

والقيمة الفاصلة لهذا النموذج هي 2.675 فالمشاريع التي تحقق أقل من هذه القيمة تتميز بنفس خصائص المشاريع التي فشلت في الماضي.

بموجب النموذج السابق تصنف المشاريع الاقتصادية إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:

الفئة الأولى: تنتمي هذه الفئة إلى المشاريع الناجحة وذلك إذا كانت قيمة (Z) 2.99 أو أكثر.

الفئة الثانية: هي الفئة التي تنتمي إليها المشاريع الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها أقل من 1.81.

الفئة الثالثة: هي فئة المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها وبالتالي تحتاج إلى تقييم شامل، وذلك إذا كانت قيمة (Z) بين 1.81 و 2.99 .

3. نموذج Kida¹

يعتبر نموذج Kida أحد النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981. وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1,042X_1 + 0,42X_2 - 0,42X_3 - 0,463X_4 + 0,271X_5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج إيجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي. أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي. وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95%
والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 262.

$$X_1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

$$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول}$$

4. نموذج "Zete" المعدل من طرف "Aithman"

قام الثمان" في العام 1977 بتطوير نموذج Zeta (وهو ما يعرف بالجيل الثاني) للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (53) شركة فاشلة و (58) شركة ناجحة خلال الفترة (1969-1975)، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (28) نسبة مالية، وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معدلات التمييز حسب الصيغة التالية:

$$Z = 0.717X_1 + 0.84X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

حيث أن:

$$Z = \text{مؤشر الإفلاس}$$

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول المادية}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول المادية}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول المادية}$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول المادية}$$

$Z = 2.9$ برصيد وأكثر فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الافلاس، اما إذا كانت

القيمة (1.23) وأقل، فإن الشركة معرضة لمخاطر الافلاس.¹

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 243-244.

.5 Z-Score:

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.107X_3 + 3.3X_4 + 0.999X_5$$

حيث أن:

$$Z = \text{مؤشر الإفلاس}$$

$$X_1 = \text{رأس المال العامل / إجمالي الأصول المادية}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول المادية}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول المادية}$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم}$$

$$X_5 = \text{صافي المبيعات / إجمالي الأصول المادية}$$

$Z = 2.9$ برصيد وأكثر فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الافلاس، اما إذا كانت

القيمة (1.23) وأقل، فإن الشركة معرضة لمخاطر الافلاس.¹

مما سبق نستخلص أن عملية التنبؤ بإمكانية حدوث الفشل المالي لاحظنا الأهمية الكبيرة لها، لكن يبقى على المحلل المالي أن يكون حذرا في تطبيق هذه النماذج وأن يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة، خاصة وأن التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية.

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص-ص: 241-242.

خاتمة الفصل:

تم الطرق في هذا الفصل الى مفهوم التحليل المالي، مقوماته و أنواعه وأهميته الكبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذا معرفة أهم أدوات والاساليب و الاجراءات التقليدية والحديثة التي يتعامل معها المحلل المالي في اجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار بخطوات التحليل المالي.

وكذلك تم التعرف في هذا الفصل على اهم الوثائق التي يستعملها المحلل المالي كالميزانية المحاسبية، المالية والميزانية المختصرة ...، وتم التطرق إلى الفشل المالي وذلك من خلال اعطاء مفهوم له وكذا معرفة أهم نماذج العالمية لتنبؤ به .

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة

" EATIT "

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة " EATIT "

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى الأسس النظرية للتحليل المالي من خلال عرض عام له سيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع لمؤسسة "EATIT" التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في صناعة الأقمشة الصناعية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين إذ تم تخصيص المبحث الأول لتقديم المؤسسة وذلك من خلال إعطاء ملخص تاريخي عنها بالإضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي العام وكذا التعرف على أهم منتجات المؤسسة.

أما في المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل وضعية المؤسسة وفقا للأساليب والطرق التقليدية والحديثة وذلك بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة " EATIT "

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة " EATIT "

1. ملخص حول التعريف بالمؤسسة

إن فكرة مؤسسة الأقمشة الصناعية جاءت نتيجة إستراتيجية متبعة من طرف الحكومة قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بعد سنوات عديدة من الاستقلال بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد.

تعود الخطوات الأولى التي اتبعتها الحكومة هي انجاز هذه المؤسسة سنة 1970 حيث تم دراسة الخطوات المتعلقة بالمواد النسيجية لإنتاج 235 طن سنويا أي ما يعدل 15.500.500 متر طولي من القماش تم تسجيله في برنامج خاص بالنسبة لولاية سطيف في سنة 1971م، لكن بعد التقسيم الإداري الجديد لسنة 1947-1975 الذي نتج عنه ميلاد ولاية المسيلة ويعود تاريخ انجاز المشروع إلى رابطة فرنسية مسماة "أناش ويلوا"، بعقد في: 13-11-1975، وبمساحة تقدر ب: 329800 م² منها 65161 م² مغطاة بتكاليف F.F 4711650000 أي 5506900000 دج، وبدأت الاشتغال بتاريخ:

11-04-1977 وانتهت في سنة 1979م، أما نهاية تركيب التجهيزات فيعود إلى أكتوبر 1979، وفي 01-12-1980 تم الدخول الفعلي في الإنتاج وتعمل هذه المؤسسة في ظل عمل متواصل أي وفق قانون 2×2 أي أن العمل بها متكون من دورتين.

2. نظام العمل بالمركب

- الورشة الأولى: من الساعة 05:00 صباحا إلى 13:00 زوالا.

- الورشة الثانية: من الساعة 13:00 زوالا إلى 21:00 مساء.

أما بالنسبة لعمال النظام اليومي فهم يعملون من 08 صباحا إلى 16:00 مساء.

وقد انبثقت "EATIT" من جراء إعادة الهيكلة التي مست عدة مؤسسات في الفترة الأخيرة بعدما كانت تسمى "تتدال".

3. موقع المؤسسة

تقع المؤسسة "ياتيت" في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة في الجهة الجنوبية للولاية يحدها شمالا "المؤسسة الوطنية للبناء" ومن جهة الشرقية "سونطراك" ومن الجهة الجنوبية "المؤسسة الوطنية للحديد والاسمنت" ومن الجهة الغربية "160 مسكن".

4. مهمة ودور المؤسسة

تتمثل المهمة الرئيسية لمؤسسة "EATIT" في إنتاج الأقمشة الصناعية ذات الهدف الاقتصادي، هذا الهدف يترجم تطبيق برنامج إنتاجي يحقق ربح كل سنة باستعمال وسائل مادية، مالية، وبشرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة EATIT

يشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة على ما يلي:

1. الأقسام الإنتاجية:

1.1 قسم الغزل: D/S FILATURE

- يشتغل بقسم الغزل: 132 عامل منها 01 عامل متعاقد.
- مجموع المغازل 29376 مغزل ويتم العمل في قسم الغزل على عدة مراحل:

1. مرحلة الخلط

2. مرحلة التسريح

3. مرحلة السحب والبرم

4. مرحلة الغزل النهائي

5. مرحلة التمشيط

6. مرحلة التجميع

7. عملية التدوير

2.1 قسم النسيج: S/D TISSAGE

- يشتغل بقسم التكملة: 41 عامل منها 12 عامل متعاقد.
 - يختص هذا القسم في صباغة الأقمشة، ويأخذ هذا القسم عدة أنواع من الآلات الصباغة ذات الطاقة الإنتاجية، وتمر عبر عدة مراحل:
 1. التثبيت والأكسدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصبغة
 2. الغسل
 - أما بالنسبة لمجموعة الصباغة المستعملة فنذكر منها:
 1. الصباغات المباشرة
 2. الصباغات الكبريتية
 3. المواد الملونة
- وبعد عملية التبييض والصباغة التي عملية التجهيز النهائي وهي العملية النهائية التي ترمي إلى تحسين مظهر الأقمشة.

3.1 قسم التفصيل والخياطة: D/S CONFECTION

- يشتغل بقسم التفصيل والخياطة: 73 عامل منها 01 عام متعاقد.
 - يختص هذا القسم في صنع الخيم بجميع أنواعها المظلات سترة الخيم أغطية الشاحنات...الخ.
- وينقسم إلى الرسم، التقطيع، التلحيم، الخياطة.
- وهناك مرافق تابعة لأقسام الإنتاج نذكر منها:

4.1 قسم الصيانة: D/S MAINTENANCE

- يشتغل بقسم الصيانة: 75 عامل منها 05 عمال متعاقدين.
- يختص هذا القسم في مراقبة والصيانة المستمرة للآلات من الناحية الميكانيكية والكهربائية.

5.1 قسم الإدارة:

- يهدف هذا القسم إلى الرقي والازدهار للمؤسسة وبالتالي تكوين رفاهية العمال وأهم المصالح الإدارية.

6.1 دائرة المستخدمين والتكوين D.P.F

- يشغل بدائرة المستخدمين والتكوين: 14 عامل منها 04 عمال متعاقدين.
- وهي تهتم بكل ما يتعلق بشؤون العمال من الناحية الإدارية كالتعيين والمواظبة على الحضور والغياب وتكوين العمال مهنيا لرفع مستواهم المهني.

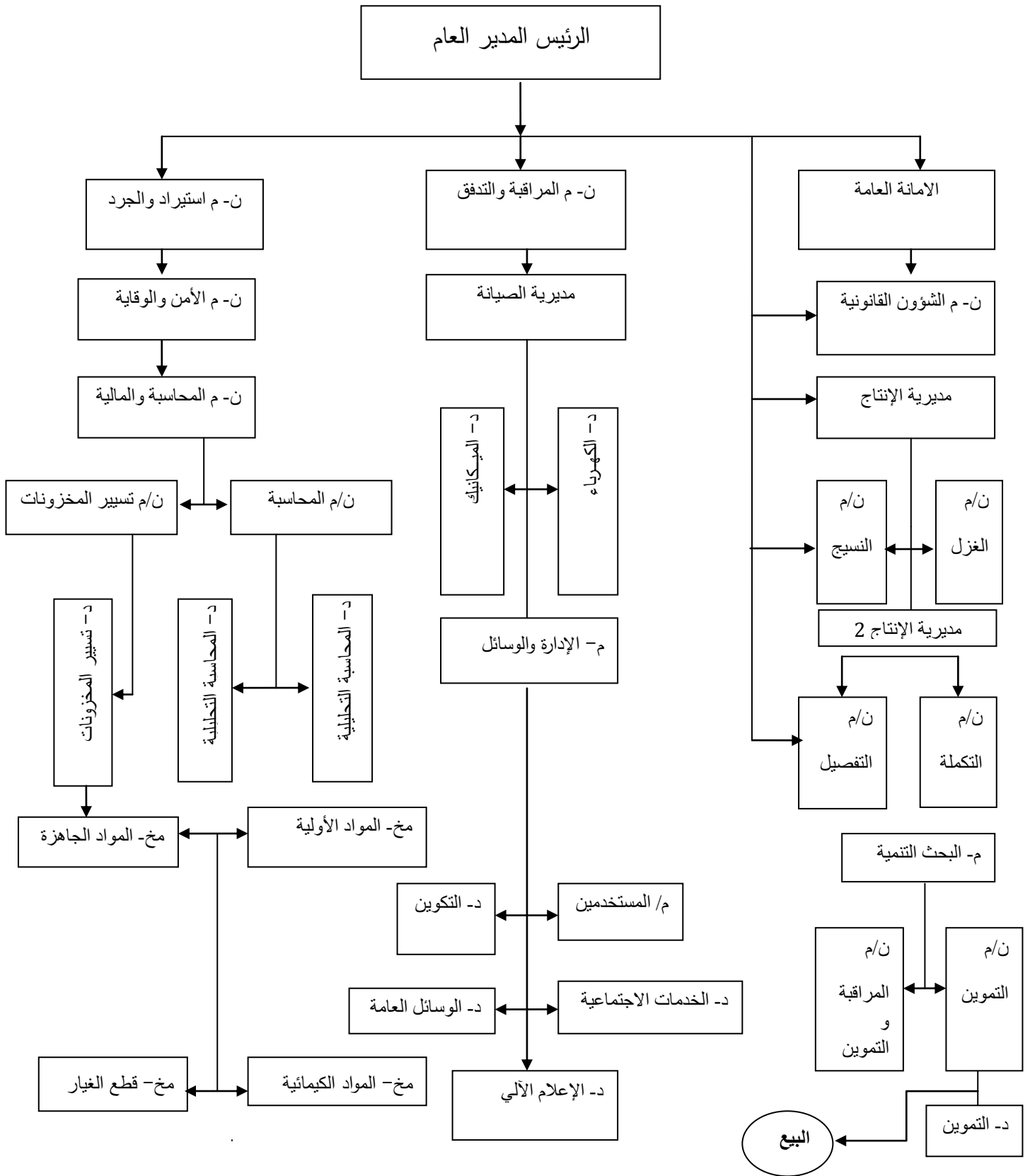
7.1 دائرة الشؤون الاجتماعية D.A.S.C

- يشغل بدائرة الشؤون الاجتماعية: 14 عامل منها 01 عامل متعاقد.
- وهي تهتم بالإشراف على كافة البرامج الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تهم العمال.

8.1 مديرية المحاسبة والمالية: F.C.D

- يشغل بمديرية المالية والمحاسبة: 11 عامل منها 01 عمال متعاقدين.
- تقوم هذه الأخيرة بتسويق المنتج إلى الأسواق الوطنية وتصدير بعض الأنواع إلى الأسواق الدولية
- عدد العمال الدائرة المستخدمين إلى غاية شهر سبتمبر 2011 هو: 694 عامل.

الشكل رقم (04) يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة "EATIT"



مصدر: من وثائق المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: التحليل المالي باستخدام بعض النسب ونماذج الفشل المالي وذلك بالاعتماد على وثائق المؤسسة "EATIT"

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي بل أن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفقا لترتيب علاقة ما بين البسط والمقام، شرط أن تكون نتيجة العلاقة ذات مدلول معين يعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول: الميزانية العمومية

1. الميزانية العمومية

تعتبر الميزانية العمومية من بين الوثائق التي يعتمد عليها التحليل المالي في بداية الدراسة، إذ تعتبر قائمة أو وثيقة يتم استخراجها من دفاتر المؤسسة وهي تعد تصورا واضحا للوضع المالي الخاصة بالمؤسسة لذا تم تسليط الضوء في هذا المطلب على الميزانية المالية العمومية للمؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة EATIT.

الجدول رقم: (05) يوضح جانب الأصول لميزانتي (2013-2014)

2013	2014	الأصول
1174963548.25	1166734452.17	الأصول الغير متداولة
25213.34	193860.01	القيم الثابتة المعنوية
1134698262.15	1126300519.4	القيم الثابتة المادية
40240072.76	40240072.76	القيم الثابتة المالية
1274572966.92	1032321973.67	الأصول المتداولة
1145102624.11	983902435.05	حسابات الغير
129470342.81	138419538.62	الصندوق
2499536515.17	2199056425.84	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى الوثائق المحاسبية

الجدول رقم (06) : يوضح جانب الخصوم للميزانية (2013-2014)

2013	2014	الخصوم
189772248.91	27008280.76	رؤوس الأموال الخاصة
-	-	رأس المال الخاص
189772248.91	27008280.76	رؤوس الأموال الأخرى الخاصة
664423829.1	662572651.63	الخصوم الغير متداولة
548321242.9	458321242.9	القروض والديون المالية
5467710.52	8065394.13	الضرائب المستحقة والمؤجلة
-	-	ديون أخرى غير جارية
201534875.68	196126014.6	الإيرادات المؤجلة
1595940437.16	1509535493.45	الخصوم المتداولة
123552671.23	122283446.59	الموردون والحسابات الملحقة
539280023.66	7697729.37	الضرائب
1416407279.6	379554317.49	ديون أخرى
1452462.67	-	خزينة الخصوم
244953651.17	2199056425.84	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى وثائق المؤسسة

2. الميزانية المختصرة والميزانية الوظيفية .

تشمل الميزانية المالية المختصرة جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق، كما تستعمل الميزانية الوظيفية لاستخراج المؤشرات المالية التي تقيم درجة التوازن المالي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب من خلال إعطاء صورة عن مؤسسة EATIT .

1.2. الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (07) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنة (2013-2014)

النسبة	2013	النسبة	2014	الأصول
%48	1174963548.25	%53	1166734452.17	أصول غير متداولة
%46	11451026214.11	%40	893902435.05	أصول متداولة
% 6	129470342.81	% 7	138419538.62	خزينة الأصول
100	2499536515.17	100	2199056425.84	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى الوثائق المحاسبية للمؤسسة EATIT .

الجدول رقم (08) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم (2013-2014) .

النسبة	2013	النسبة	2014	الخصوم
%7.95	189772248.91	%2	270082880.76	الأموال الدائمة
%27	664423829.1	%30	662512651.63	خصوم غير متداولة
%65	15938879714.49	%68	1509535493.45	خصوم متداولة
%0.05	1452462.67	—	—	خزينة الخصوم
%100	2449536515.17	%100	2199056425.84	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى وثائق المؤسسة .

2.2. الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم (09) : يوضح الميزانية الوظيفية لجانب الاصول لسنة (2013-2014)

2013	2014	الأصول
1174963548.25	1166734452.17	الاستخدامات المستقرة Es الأصول الغير متداولة
1145102624.11	893902435.05	الاستخدامات الاستغلال ECX حسابات الغير استخدامات الخزينة
129470342.81	138419538.62	المتاحات
2499536515.17	2199056425.84	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى وثائق المؤسسة .

الجدول رقم (10) : يوضح الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنة (2013-2014)

2013	2014	الخصوم
189772248.91	27008280.76	الموارد الدائمة Rd رؤوس الأموال الخاصة الخصوم الغير متداولة
664423829.1	662512651.63	موارد الاستغلال
1593887974.49	150953549.45	الخصوم المتداولة
1452462.67	-	موارد الخزينة RT
2499536515.17	2199056425.84	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى وثائق المؤسسة

من خلال الميزانية الوظيفية يمكن استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة التوازن المالي والتي نوضحها كالتالي:

1/ رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

الموارد الدائمة بالاستخدامات المستقرة $FRNG+RD=ES$ $FRNG= RD - ES$

الجدول رقم (11): يوضح رأس المال العامل الصافي الإجمالي لسنة (2013-2014)

الزمن	RD	ES	FRNG
2014	689520932.39	1166734452.17	477213519.78
2013	854196078.01	1174963548.25	320767470.24

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى وثائق المؤسسة .

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG: نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2014، وهذا ما يدل على أن الموارد الدائمة للمؤسسة ضعيفة لا يمكنها من تمويل أصولها الثابتة وبالتالي لا يمكن للمؤسسة " EATIT " تحقيق هامش أمان موجب يدعى رأس المال العامل الصافي FRNG، أما بالنسبة للانخفاضات المتتالية لـ: FRNG من 2013 إلى 2014 يدل على الارتفاع الملحوظ في الأصول الثابتة فاقت الارتفاع في الأموال الدائمة .

2/ احتياجات رأس المال العام الصافي الإجمالي BFR :

احتياجات رأس المال العام الصافي الإجمالي = استخدامات (الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال) .

$$BFR = ECX+ECNX - REX + RENX$$

الجدول رقم (12): يوضح احتياجات رأس المال العام الصافي الإجمالي BFR

الزمن	EEX	Eenx	REX	RENX	BFR
2014	893902435.05	-	1509535493.45	-	615633058.4
2013	1145102624.11	-	1593887974.49	-	448785350.38

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى وثائق المؤسسة .

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ: أن احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (BFR) سالبة بالنسبة للسنتين (2013، 2014)، وهذا معناه وجود احتياجات دورية (احتياجات دورة الاستغلال)، وعليه ينبغي على المؤسسة إيجاد موارد مالية أخرى لتمويل هذه الاحتياجات.

كما يمكن تفسير سلبية احتياجات رأس المال العامل BFR: أن المؤسسة اعتمدت على جزء من الموارد المالية القصيرة الأجل لتمويل جزء من أصولها الثابتة، وهذا لا يسمح لها بتحقيق فائق خلال الفترة المدروسة .

3/ الخزينة الصافية Tn:

$$Tn = FRNG - BFR$$

الجدول رقم (13): يوضح الخزينة الصافية لسنة (2013، 2014)

الزمن	FRNG	BFR	TN
2014	477213519.78	615633058.4	138419538.62
2013	320767470.24	448785350.38	128017880.14

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا من المعطيات الحسابية .

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ: أن الخزينة الصافية TN موجبة، وهذا يدل على أن مؤسسة EATIT قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة وهو مؤشر ايجابي بالنسبة للمؤسسة خلال السنتين محل الدراسة 2013، 2014، وعلى المؤسسة أن تحقق فائض في رأس المال العام الصافي الإجمالي من أجل تغطية احتياجات رأس المال العام الصافي الإجمالي أي وجود فائض من الأموال يمكن الوحدة من استعماله في مواجهة التزاماتها على المدى القصير.

وفي الأخير نستنتج بعد دراسة مؤشرات التوازن المالي أن المؤسسة كانت في وضعية سيئة لم تحقق فيها أي توازن مالي خلال السنتين 2013 - 2014 وهي وضعية سيئة يستحسن على مؤسسة EATIT تحسينها ولو على المدى القصير.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية والغرض منه تحليل نتيجة السنة، فان كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة، فان جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية والمتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، ويبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها، من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .

الجدول رقم (14) : يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة EATIT لفترة (2013، 2014)

البيان	2014	2013
رقم الأعمال	814467887.5	652084422.03
تغير في المخزون	108559936.7	33645717.7
إنتاج السنة المالية 1	923027824.2	685730139.73
المشتريات المستهلكة	553153149.94	452092825.34
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	47057600.52	563314525.66
استهلاك السنة المالية 2	600210784.46	508407351
القيمة المضافة للاستغلال (3)	322817039.74	177322788.73
أعباء المستخدمين	483688927.3	461004382.31
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	11490208.56	9861198.49
الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)	172362096.12	293542792.07
الإيرادات العملياتية الأخرى	370055050.62	15635403.97
الأعباء العملياتية الأخرى	10369713.84	17992260.75
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	3228609802	3192478924
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		

12128878.9	18408861.08	
315695559.19	159553996.28	النتيجة العملياتية (5)
2778219.33	1356267.81	الإيرادات المالية
3556966.35	4490648.87	الأعباء المالية
778747.02	3134381.06	النتيجة المالية (6)
316474306.21	162688377.34	النتيجة العادية قبل الضريبة
-	-	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
-	-	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
716272641.93	979848003.71	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
1032746948.14	1142536381.05	العناصر الغير العادية - الإيرادات
-	-	العناصر الغير عادية - الأعباء
316474306.21	162688377.34	النتيجة غير العادية (9)
316474306.21	162688377.34	النتيجة الصافية للسنة المالية (10)

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا إلى وثائق المؤسسة .

الجدول (15) : دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير

2014	2013	
923027824.2	685730139.73	السنة المالية
237297684	83763678.8	قيمة التغير
34.60	13.91	نسبة التغير
600210784.46	508407351	استهلاك السنة المالية
145494251	165050108	قيمة التغير
%82.05	%13.44	نسبة التغير
172362096.12	293542792.07	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
127984441	181225638	قيمة التغير
%40.54	%65.01	نسبة التغير
3134381.06	778747.02	النتيجة المالية
2355634.04	239282.58	قيمة التغير
%39.24	%44.35	نسبة التغير
162688377.34	316474306.21	النتيجة العادية قبل الضريبة
153785929	104218577	قيمة التغير
%48.59	%49.10	نسبة التغير
162688377.34	316474306.21	النتيجة الصافية لسنة المالية
153785929	104218577	قيمة التغير
%48.59	%49.10	نسبة التغير

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا إلى وثائق المحاسبة للمؤسسة

من خلال النتائج والنسب المتحصل عليها نلاحظ أن :

- إنتاج السنة المالية: سجل ارتفاعا بنسبة 13.91% في سنة 2013 وفي سنة 2014 سجل ارتفاعا كبيرا بنسبة 34.60% وهذا راجع إلى زيادة حجم المنتوجات والمبيعات والمخزونات .

- استهلاك السنة المالية: سجل انخفاضا بنسبة 6.08% في سنة 2013 وانخفاضا كبيرا بنسبة 18.05% لسنة 2014 مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع إلى انخفاض الخدمات والاستهلاكات الخارجية .
- القيمة المضافة للاستغلال: شهدت ارتفاعا في سنة 2013 بنسبة 13.44%، وهذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية أما بالنسبة لسنة 2014 فزادت نسبتها بشكل ملحوظ .
- إجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ انخفاض في سنة 2013 بنسبة 3.94 % وفي سنة 2014 تراجع بشكل كبير بنسبة 41.28%، وهذا راجع إلى ارتفاع مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم .
- النتيجة المالية: سجلت انخفاضا كبيرا في سنة 2013 بنسبة 44.35% محققة بذلك نتيجة سلبية كما استمر هذا الانخفاض إلى غاية 2014 بنسبة 30.24 %، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في الأعباء المالية من سنة 2013 إلى 2014.
- النتيجة العادية قبل الضريبة: سجلت انخفاضا متواصلا حيث سجلت في سنة 2013 نسبة انخفاض ب: 49.10% كما استمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2014 بنسبة 48.59%، وذلك راجع إلى زيادة الأعباء والمخصصات.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت انخفاضا في سنة 2013 بنسبة 49.10 % وكذلك في سنة 2014 بنسبة 48.59% وذلك راجع إلى تسجيل خسارة في النتيجة الصافية قبل الضريبة .

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

سيتم في هذا المطلب تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستعمال مؤشرات التوازن

المالي

1- **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة لقياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسائر أو عجز مالي محتمل.

1.1 نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
- بالنسبة لسنة 2013 = $1274572966.92 / 1593887974.49 = 0.79$
- بالنسبة لسنة 2014 = $1032321973.67 / 1509535493.45 = 0.68$

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن النسب غير محققة أي أقل من المعدل 1 وهذا يدل على أن الأصول المتداولة غير قادرة على تغطية الخصوم المتداولة أي غير قادرة على الالتزام بتسديد التزاماتها القصيرة الأجل أي أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة أخطار سداد التزاماتها المتداولة وأن المؤسسة لا تتمتع بسيولة جيدة .

2.1 نسبة النقدية:

نسبة النقدية = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
- بالنسبة لسنة 2013 = $129470342.81 / 1593887974.49 = 0.08$
- بالنسبة لسنة 2014 = $577346601.04 / 1509535493.45 = 0.35$

نلاحظ أن النسب جيدة للمؤسسة خلال السنتين (2013 - 2014) حيث في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تسديد ديونها القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة .

3.1 نسب الربحية: تعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون المتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم باعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المشروع على تحقيق أرباح من الأنشطة التي يمارسونها .

1.3.1 نسبة هامش الربح الإجمالي:

نسبة هامش الربح الإجمالي = نتيجة صافية أرقم الأعمال
بالنسبة لسنة 2013 = (316474306.21) / 652084422.03 = (0.48)
بالنسبة لسنة 2014 = (162688377.34) / 814467877.5 = (0.19)

نلاحظ أن نسبة الهامش صافي الربح على المبيعات في تراجع من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على تراجع المؤسسة في تحقيق الأرباح اللازمة من نشاطها الرئيسي .

2.3.1 نسبة العائد على إجمالي الأصول:

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية (مجموع الأصول) .
بالنسبة لسنة 2013 = (316474306.21) / 2499536515.17 = (0.12)
بالنسبة لسنة 2014 = (162688377.34) / 21990564225.84 = (0.74)

نلاحظ أن النسب المحققة في تراجع من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على عدم قدرة نجاح المؤسسة في استخدام أصولها بكفاءة عالية لتوليد الأرباح .

4.1 نسب النشاط والتشغيل:

1.4.1 معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / الأصول المتداولة
بالنسبة لسنة 2013 = 1145102624.11 / 652084422.03 = 0.56 .
بالنسبة لسنة 2014 = 893902435.05 / 814467877.5 = 0.91 .

نلاحظ ارتفاع هذا المعدل من سنة 2013 إلى غاية 2014، وهذا مؤشر جيد بالنسبة لسنة للمؤسسة فكلما ارتفع هذا المعدل، دل ذلك على مدى زيادة الكفاءة الإدارية والتسييرية من خلال الاستخدام الأمثل للأصول الثابتة من أجل تحقيق أكبر رقم أعمال ممكن .

2.4.1 معدل دوران إجمالي الأصول:

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات / إجمالي الإنتاج
بالنسبة لسنة 2013 = $2499536515.174 / 652084422.03 = 0.26$
بالنسبة لسنة 2014 = $2199056425.84 / 814467877.5 = 0.37$

توضح هذه النسب المتحصل عليها خلال السنتين المدروستين على مدى قدرة الأصول على توليد المنتجات والمبيعات، وذلك من خلال استخدام إجمالي الأصول للمؤسسة ومن خلال النتائج نلاحظ أن هذا المعدل في تزايد مستمر مما يدل على أن الأصول يتم استغلالها تدريجيا وبشكل مدروس.

3.4.1 معدل دوران الزبائن:

معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال / الزبائن
بالنسبة لسنة 2013 = $163674411.91 / 652084422.03 = 3.98$
بالنسبة لسنة 2014 = $164344251.55 / 814467877.5 = 4.95$

من خلال النتائج المحصل عليها يمكن القول أن معدل دوران الزبائن متوسط أو قريب للجيد، وذلك يدل على قدرة المؤسسة على التحصيل وبالتالي كسب المؤسسة فرص للاستفادة من استثمار أموالها التي كانت لدى الزبائن .

4.4.1 معدل دوران الموردين:

معدل دوران الموردين = رقم الأعمال / الموردين .
بالنسبة لسنة 2013 = 123552671 / 652084422.03 = 5.27 .
بالنسبة لسنة 2014 = 122283446.59 / 814467877.5 = 6.66 .

من خلال النتائج المحصل عليها فإننا نلاحظ أن معدل دوران الموردين أكبر من معدل دوران الزبائن وذلك يخدم المؤسسة لأنه كلما كان معدل دوران الموردين أكبر من معدل دوران الزبائن كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة، وهذا الشرط محقق لدى مؤسسة EATIT، وبالتالي فهي تستفيد من آجال الموردين في عملية التمويل .

5.4.1 نسبة التمويل الذاتي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
بالنسبة لسنة 2013 = 1174963548.25 / 189772248.91 = 0.16 .
بالنسبة لسنة 2014 = 1166734452.17 / 27008280.76 = 0.02 .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة EATIT .
نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في للسنتين أقل من 1 وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون الطويلة الأجل .

5.1 نسب المردودية

1.5.1 نسبة المردودية المالية (الأموال الخاصة):

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
بالنسبة لسنة 2013 = 189772248.91 / 316474306.21 = 1.66 .
بالنسبة لسنة 2014 = 27008280.76 / 162688377.34 = 6.02 .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المحاسبية للمؤسسة EATIT

نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2013 و 2014 فلم تكن هناك نتيجة محققة .

المطلب الرابع: تطبيق بعض نماذج الفشل المالي على مؤسسة " EATIT "

الفشل المالي هو عبارة عن توالي خسائر المؤسسة وعدم تحقيق عائد مناسب على الاستثمار، مما يؤدي إلى عجز التدفقات، ما ينتج عنه عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وعلى توفير السيولة المالية هذا الأمر يحتم عليها التخفيض من حجم النشاط، وتصفية بعض الأصول المتداولة مما قد يؤدي في النهاية إلى العسر المالي الحقيقي وسيتم في هذا المطلب دراسة بعض النماذج الفشل المالي وذلك بالاعتماد على وثائق مؤسسة EATIT لمعرفة وضعيتها المؤسسة .

القاعدة الأولى في الاستثمار: لا تخسر نقودك، أما القاعدة الثانية: فعليك ألا تتسى أبداً القاعدة الأولى. وارن بافيت

بالنسبة لي فإن نجاح شركة إتش بي يمثل أسطورة ساهمت في تحقيقها، أما فشل الشركة فهو فشلي مع كل العواقب التي يمكن التنبؤ بها. كارلي فيورينا.

1. نموذج ألتمان: Althman

يبني هذا النموذج على 5 متغيرات مستقلة وهذه المتغيرات هي:

$$Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.010x_5$$

X_1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_4 = القيمة السوقية / مجموع الديون

X_5 = المبيعات / مجموع الأصول

وبتطبيق هذا النموذج على مؤسسة EATIT وذلك بالاعتماد على الوثائق المعطاة نجد:

1.1 سنة 2013:

$$-0.12833078 = 2499536515.17 / 320767470.24 = X_1$$

$$0 = 2499536515.17 / 0 = X_2$$

$$0.1263 = 2499536515.17 / 315695559.19 = X_3$$

$$0 = 2260364266 / 0 = X_4$$

$$0.26088 = 2499536515.17 / 652084422.03 = X_5$$

$$Z = 0.012(-0.12833) + 0.014(0) + 0.033(0.1263) + 0.006(0) + 0.010(0.26088)$$

$$Z = 0.00263$$

بمقارنة نتائج الدراسات لمؤشرات الفئات 3 المذكورة في نموذج " ألتمان " نجد أن احتمال فشل الشركة مؤكد حيث أن قيمة $Z = 0.00263$ وهذه النسبة أقل بكثير من $Z = 1.81$

2.1 سنة 2014:

$$(-0.21701) = 2199056425.84 / (-477213519.78) = X_1$$

$$0 = 2199056425.84 / 0 = X_2$$

$$0.07256 = 2199056425.84 / 159553996.28 = X_3$$

$$0 = 2172108145 / 0 = X_4$$

$$0.37037 = 2199056425.84 / 814467887.5 = X_5$$

$$Z = 0.012(-0.21701) + 0.014(0) + 0.033(0.07256) + 0.006(0) + 0.010(0.37037)$$

$$Z = -0.0026 + 0 + 0.00239 + 0 + 0.0037$$

$$Z = 0.00349$$

بالنسبة لسنة 2014 فإننا نجد كذلك أن احتمال فشل الشركة كبيرة حيث أن $Z = 0.00349$

2. نموذج كيدا: Kida

يبني نموذج كيدا كذلك على 5 متغيرات مستقلة وهي:

$$Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 - 0.42x_3 - 0.463x_4 + 0.271x_5$$

$$X_1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$X_2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

$$X_3 = \text{قيم جاهزة} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

$$X_5 = \text{النقدية} / \text{مجموع الأصول}$$

ويتطبيق هذا النموذج على مؤسسة EATIT وذلك بالاعتماد على الوثائق المعطاة نجد:

1.2 سنة 2013:

$$0.12661 = 2499536515.17 / 316474306.21 = X_1$$

$$0 = 2260364266.26 / 0 = X_2$$

$$0.08112 = 1595940437.16 / 129470342.81 = X_3$$

$$0.26088 = 2499536515.17 / 652084422.03 = X_4$$

$$0.0518 = 2499536515.17 / 129470342.81 = X_5$$

$$Z = 1.042(0.12661) + 0.42(0) - 0.42(0.08112) - 0.463(0.26088) + 0.271(0.0518)$$

$$Z = -0.00933$$

بمقارنة نتائج الدراسات المذكورة في نموذج " كيدا " نجد أن احتمال فشل الشركة مؤكد حيث أن قيمة $Z = -0.00933$.

2.2 سنة 2014:

$$0.07398 = 2199056425.84 / 162688377.34 = X_1$$

$$0 = 2172108145.08 / 0 = X_2$$

$$0.0917 = 1509535493.45 / 138419538.62 = X_3$$

$$0.37037 = 2199056425.84 / 814467887.5 = X_4$$

$$0.06294 = 2199056425.84 / 138419538.62 = X_5$$

$$Z = 1.042(0.07398) + 0.42(0) - 0.42(0.0917) - 0.463(0.37037) + 0.271(0.01706)$$

$$Z = 0.57794$$

بالنسبة لسنة 2014 فإننا نجد أن احتمال فشل الشركة كبيرة حيث أن $Z = 0.57794$ ، لكن نلاحظ أن نسبة خطر الفشل المالي قلة بنسبة ضئيلة عن سنة 2013 .

3. نموذج Althman المعدل عن نموذج Zate score

يبين هذا النموذج علة خمسة متغيرات وهي:

$$Z = 0.717x_1 + 0.847x_2 + 3.107x_3 + 0.420x_4 + 0.998x_5$$

$X_1 =$ رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية

$X_2 =$ الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول المادية

$X_3 =$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول المادية

$X_4 =$ القيمة السوقية / مجموع الخصوم

$X_5 =$ صافي المبيعات / مجموع الأصول

1.3 سنة 2013:

$$(0.28269) = 1134698262.15 / (320767470.24) = X_1$$

$$0 = 1134698262.15 / 0 = X_2$$

$$0.27822 = 1134698262.15 / 315695559.19 = X_3$$

$$0 = 244953651.17 / 0 = X_4$$

$$0.15627 = 1134698262.15 / 177322788.73 = X_5$$

$$Z = 0.717(-0.28269) + 0.847(0) + 3.107(0.27822) + 0.420(0) + 0.998(0.15627)$$

$$Z = 0.84761$$

بمقارنة نتائج الدراسات المذكورة في نموذج " ألتمان " المعدل عن نموذج "زيتا سكور" نجد أن احتمال فشل الشركة مؤكد حيث أن قيمة $Z = 0.8476$ وهذه النسبة أقل بكثير من $Z = 1.81$

2.3 سنة 2014:

$$(-0.4237) 1126300519.4 / (477213519.78) = X_1$$

$$0 = 1126300519.4 / 0 = X_2$$

$$(0.14166) = 1126300519.4 / 159553996.28 = X_3$$

$$0 = 2172108145 / 0 = X_4$$

$$(0.1467) = 2199056425.84 / 322817039.74 = X_5$$

$$Z = 0.717(-0.4237) + 0.847(0) + 3.107(0.14166) + 0.420(0) + 0.998(0.1467)$$

$$Z = 0.12536$$

بالنسبة لسنة 2014 فإننا نجد كذلك أن احتمال فشل الشركة كبيرة حيث أن $Z=0.12536$

4. نموذج Z _score

يبين هذا النموذج على أربعة متغيرات مستقلة وهي:

$$Z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 0.999x_5$$

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول المادية}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول المادية}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول المادية}$$

$$X_4 = \text{القيمة السوقية} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المادية}$$

وينطبق هذا النموذج على مؤسسة EATIT وذلك بالاعتماد على الوثائق المعطاة نجد:

1.4 سنة 2013:

$$(0.2826) = 1134698262.15 / (320767470.24) = X_1$$

$$0 = 1134698262.15 / 0 = X_2$$

$$0.27822 = 1134698262.15 / 315695559.19 = X_3$$

$$0 = 244953651.17 / 0 = X_4$$

$$0.15627 = 1134698262.15 / 177322788.73 = X_5$$

$$Z = 1.2(-0.2826) + 1.4(0) + 3.3(0.27822) + 0.6(0) +$$

$$0.999(0.15627)$$

$$Z = 0.73508$$

بمقارنة نتائج الدراسات المذكورة في نموذج "زيتا سكور" نجد أن احتمال فشل الشركة مؤكد

حيث أن قيمة $Z = 0.73508$ وهذه النسبة أقل بكثير من $Z = 1.81$

2.4 سنة 2014:

$$(-0.4237) = 1126300519.4 / (477213519.78) = X_1$$

$$0 = 1126300519.4 / 0 = X_2$$

$$0.14166 = 1126300519.4 / 159553996.28 = X_3$$

$$0 = 2172108145 / 0 = X_4$$

$$0.1467 = 2199056425.84 / 322817039.74 = X_5$$

$$Z = 1.2(-0.4237) + 1.4(0) + 3.3(0.14166) + 0.6(0) + 0.999(0.1467)$$

$$Z = 0.10546$$

بالنسبة لسنة 2014 فإننا نجد كذلك أن احتمال فشل الشركة مؤكد حيث أن $Z = 0.10546$

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة "EATIT" فبدأنا بتقديم تعريف شامل لها، بالإضافة إلى تحليل هيكلها التنظيمي الذي تم إعداده على طريقة السلطة الهرمية الوظيفية وكذلك تم التطرق إلى أهم أقسام هذه المؤسسة، وذلك عن طريق تحليل هيكلها المالي باستعمال النسب والمؤشرات المالية للتوازن المالي وكذا استعمالنا بعض نماذج الفشل المالي، حيث اتضح لنا أن هذه المؤسسة تعرف حالة غير مستقرة وتذبذبات والتي يمكن القول أن سببها راجع إلى زيادة أو انخفاض نشاط هذه المؤسسة، أما بالنسبة لحسابات النتائج فقد حصلت هذه المؤسسة على خسائر متذبذبة خلال سنتي الدراسة (2013-2014) وهذا راجع إلى تذبذب نسبة السيولة التي تعتبر من أحسن المؤشرات وبذلك يمكن القول بأن المؤسسة في حالة مالية سيئة، وهذا الذي استخلصناه من خلال دراستنا لهذه المؤسسة في سنتي (2013-2014).

كما أن نتائج عملية التنبؤ بالفشل المالي جاءت غير مطمئنة إلى حد كبير مما يتوجب على المؤسسة العمل على وضع حلول عاجلة من أجل انقاذها.

الخبائمه العلمه

الخاتمة العامة

تكتسي عملية تقييم الأداء أهمية للمؤسسات، حيث نجد ان أغليتها تصدر تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي قائمة الدخل والتدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل والنسب المالية والمقارنات التي تشرح طبيعة نشاطها، بهدف تعزيز مكانتها في السوق، لذا يمكن اعتبار التحليل المالي الحديث أداة هامة تقرب المحلل المالي والمستثمر من حقيقة الأوضاع المالية السائدة فيها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب الحديثة سواء كانت كمية أو نوعية، كما أن نتائج هذه الدراسة تكون جيدة بقدر جودة المعلومات المستعملة في اعداد البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات، خاصة وأنه كثيرا ما يعمل المحللون الماليون في بيئة تتسم بشح بالمعلومات أو انها تتميز بعدم الدقة، وبالتالي سيكون هناك تأثير على مصداقية نتائج الدراسة.

إن المنهج التقليدي للتحليل المالي الذي يعتمد على النسب المالية وأسلوب المقارنات وتحليل التغير والاتجاه لا يمكن الوصول من خلاله إلى استنتاجات مطلقة، بسبب حالات عدم التأكد التي تتخلل نتائجه، كونها تتميز بالسكون وتعبر عن فترة معينة من نشاط المؤسسة، ولا تمكن المحلل المالي للتنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسات، لذا نراه يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة، ووفقا لطريقة استخدامه نجد المحلل المالي يركز في معظم الحالات على دراسة جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة مع اهمال جوانب اخرى لا تقل أهمية عن الجانب المدروس.

هناك اهتمام كبير بإبراز ايجابيات نشاط المؤسسة، المكانة الاقتصادية والاجتماعية لها ومساهمتها في عملية التنمية، حيث ان ذلك يمثل حالة اعلامية لها أثرها على الأفراد، وهذا طبعا نتيجة استخدام ادوات التحليل المالي خاصة الأدوات الحديثة للتحليل المالي، التي في مجموعة من الأساليب الرياضية والاحصائية التي تسمح بالتنبؤ وتقلل من حالات عدم التأكد، لذا ينبغي على المؤسسات المؤسسة محل الدراسة أن تؤكد على ناحية الاجتماعية والاعلامية، لما لها من أثر كبير على نفسية أفراد المجتمع .

❖ اختبار صحة الفرضيات

وتبعاً لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات جاء على النحو التالي:

فالفرضية الأولى والثانية تم اختبارها في الفصل النظري، أين تحققنا من صحتها حيث يعتبر التحليل المالي الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها، وأن اتخاذ القرارات الرشيدة لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل حيث ان التحليل الكمي والنوعي بطابعهما الحديث ضروري في عملية تحليل البيانات المالية للمؤسسة.

أما الفرضية الثالثة تم اختبارها في الفصل التطبيقي، أين تحققنا من صحتها حيث يلعب التحليل المالي دوراً مهماً فهو يساعد على الكشف ومعرفة نقاط الضعف لتفادتها ونقاط لتعزيزها وتقويمها.

❖ النتائج المستخلصة من الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مؤسسة "تندال" استخلصنا النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب وهذا ما يدل على ان الموارد الدائمة للمؤسسة ضعيفة لا يمكنها من تمويل اصولها الثابتة .
- ✓ نلاحظ ان احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالبة، وهذا معناه وجود احتياجات دورية (احتياجات دورة الاستغلال) .
- ✓ نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة، وهذا يدل على أن مؤسسة محل الدراسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة .
- ✓ نلاحظ ان نسبة السيولة غير محققة وهذا يدل على ان الاصول المتداولة غير قادرة على تغطية الخصوم المتداولة أي ان المؤسسة غير قادرة على مواجهة أخطار سداد التزاماتها وأن المؤسسة لا تتمتع بسيولة جيدة.

✓ نلاحظ ان نسبة الربحية (الهامش الصافي الربح على المبيعات) بتراجع من سنة إلى اخرى وهذا ما يدل على تراجع المؤسسة في تحقيق الأرباح اللازمة من نشاطها الرئيسي، وهو كذلك بالنسبة لنسبة العائد على اجمالي الأصول وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على النجاح في استخدام اصولها بكفاءة عالية لتوليد الأرباح.

✓ نلاحظ أن نسبة معدل دوران الاجمالي للأصول المتحصل عليها خلال 2013-2014 توضح مدى قدرة الأصول على توليد المنتجات والمبيعات

✓ ونلاحظ أن نتائج عملية التنبؤ بالفشل المالي جاءت غير مطمئنة إلى حد كبير ومخيف، على المؤسسة العمل على وضع خطط مستقبلية لمواجهة المخاطر المستقبلية.

❖ توصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

✓ على المؤسسة الرفع من مواردها الدائمة حتى تتمكن من تمويل أصولها الثابتة، وبالتالي

تحقيق أمان موجب.

✓ على المؤسسة ايجاد موارد أخرى لتمويل احتياجاتها.

✓ على المؤسسة أن تحقق فائض في رأس المال العامل الصافي الاجمالي من أجل تغطية

احتياجات رأس المال.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب

1. أيمن الشنطي، عامر شقي، الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البداية، 2004، ص: 170-171.
2. بن فليس أحمد، المحاسبة المعمقة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003، ص: 3.
3. بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر،
4. توفيق محمد شريف، إعداد القوائم المالية المخططة "التنبأ بها"، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006.
5. حمزة الشمخي، ابراهيم الجزرواي، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1998.
6. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.
7. الخضير محسن أحمد، الديون المتعثرة (الظاهرة - الأسباب - العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
8. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات (الاستثمار، التمويل، التحليل المالي)، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2000.
9. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر، الجزائر، 2013.
10. عبد الغفار الحنفي ، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الاسكندرية، دار الجامعية، 2004.
11. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2002.

12. عدنان تايه النعيمي، فؤاد التميمي، التحليل والتحليل المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
13. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
14. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله-فلسطين، 2008.
15. قاسم صبحي محمد، مقدمة في بحوث العمليات، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، ط1، عمان، 1996.
16. القاضي دلال، سهيلة عبد الله، ألبياتي محمود، الاحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
17. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
18. محمد مطر، تحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997.
19. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2000.
20. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
21. منير صالح هنيدي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
22. ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، رقم الايداع القانوني: 1997/519.
23. ناصر دادي عدون، تقنيات ومراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
24. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، ط1، عمان، 2000.
25. وليد الحياي، البطمة محمد عثمان، التحليل المالي، دار حنين، ط1، عمان، 1996.
26. وليد الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
27. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

28. وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007.

2. الرسائل والمذكرات

أ- الرسائل:

1. صافيناز عبد الحي عبد الحميد، دور مراجع الحسابات بصد مشاكل تقييم قياس المخاطر، أطروحة دكتوراه، القاهرة، 1998.

ب- المذكرات:

1. إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

2. بن مالك عمار، المنهج الحيث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001/2010.

3. حابس ايمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة قاصدي مباح، 2011.

4. خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس، (رسالة الماجستير)، جامعة قاصدي مباح-ورقلة، 2012.

5. صخري جمال عبد الناصر، التحليل كأداة لاتخاذ القرارات البترولية في الجزائر، شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2012، ص: 13.

6. طير الويزة، سايجي باهية فريل، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، شهادة ماستر، قسم محاسبة والمالية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2015.

ج- مجلات:

1. الشريف ربحان، مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، الجندول، العدد 30، 2006، الجزائر، وتوجد نسخة من المجلة في الموقع الالكتروني التالي: ([http://WWW. Ulum.nl /b186.htm](http://WWW.Ulum.nl/b186.htm))

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. George Depallens , Gestion Financière L'entreprise , 8^{eme} édition , Paris , France.
2. Patrice Vizzavona ,Gestion Financière, Berti édition, n 08, Paris, France, 1992.
3. Piere Conso, La Gestion Financière L'entreprise, dunod, édition, n07, Paris, France.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بطاقة فنية حول

المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية

ALGERIENNE DES TEXTILES INDUSTRIELS ET TECHNIQUE

EPE- EATIT – SPA

COMPLEXE TOILES INDUSTRIELLES DE M'SILA

590.000.000 DA: Capital Social

BP 52 Zone Industrielle M'sila 28000 Algérie (DZ)

Tel: 213 (0) 35 55 10 15, 213 (0) 35 55 15 50 Fax: 213 (0) 35 55 04

إصدار : 2012

خاص بجائزة التكوين

ملخص عمل التوثيق بالمؤسسة:

- إن فكرة إنشاء مؤسسة الأقمشة الصناعية جاءت نتيجة إستراتيجية متبعة من طرف الحكومة قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بعد سنوات عديدة من الإستقلال بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد .
- وتعود أول خطوة إتباعها الحكومة هي إنجاز هذه المؤسسة سنة 1970 حيث تم دراسة الخطوات المتعلقة بالمواد النسيجية لإنتاج 4500 طن سنويا أي ما يعادل 15.500.500 متر طولي من القماش
- منها 5 ملايين متر طولي موجهة إلى قسم التفصيل . وكان هذا من طرف وزير الصناعة والطاقة ولقد تم تسجيله في برنامج خاص بالنسبة لولاية سطيف في 1971 ، ولكن بعد التقسيم الإداري الجديد 1975/1974 الذي نتج عنه ميلاد ولاية المسيلة ، حيث تم إنشاء هذا المشروع بولاية المسيلة الذي سجل بعقد مؤرخ في 1975/11/13 وتبلغ مساحته الكلية حوالي 329800 متر مربع منها 65561 متر مربع مغطاة ، وقد بدأت الأشغال بتاريخ 1977/04/11 وإنتهت سنة 1979 وفي 1980/12/01 تم الدخول الفعلي في الإنتاج وتعمل هذه المؤسسة في ظل نظام عمل متواصل .
- وبعد إجراء إعادة الهيكلة إنبتقت مايسمى بـ EATIT

موقع المؤسسة:

- تقع مؤسسة EATIT في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة في الجهة الجنوبية لولاية يحدها شمالا المؤسسة الوطنية للبناء ومن الجهة الشرقية سوناطراك ومن الجهة الجنوبية المؤسسة الوطنية للحديد والأسمنت ومن الجهة الغربية 160 مسكن .

نظام العمل بالمركب:

- الورشة الأولى من الساعة 5:00 صباحا إلى 13:00 زولا
- الورشة الثانية من الساعة 13:00 زولا إلى 21:00 مساء
- أما بالنسبة قسم التفصيل والخياطة يبدأ من 8:00 صباحا إلى غاية 16:00 مساء

الهيكل التنظيمي للمؤسسة EATIT:

- تتمثل المهمة الرئيسية لمؤسسة EATIT في إنتاج الأقمشة الصناعية ذات الهدف الإقتصادي ، هذا الهدف يترجم تطبيق برنامج إنتاجي يحقق كل سنة باستعمال وسائل مادية ومالية وبشرية .



قسم الغزل D/S FILATURE :

- يشتغل بقسم الغزل: 48 عامل منها 102 عامل متعاقد 37 في اطار العقود المدعمة.
- مجموع المغازل 29376 معزل ويتم العمل في القسم الغزل على عدة مراحل :

- مرحلة الخلط
- مرحلة التسريح
- مرحلة السحب والبرم
- مرحلة الغزل النهائي
- مرحلة التمشيط
- مرحلة التجميع
- عملية التدوير

قسم النسيج S/D TISSAGE :

- يشتغل بقسم النسيج: 68 عامل منها: 75 عامل متعاقد 18 في اطار العقود المدعمة.
- ويتمثل اختصاص هذا القسم في نسيج الأقمشة المختلفة ابتداء من مختلف الخيوط التي تم صنعها عبر مراحل مختلفة :

- التسدية
- التنشئة
- الفحص

قسم التكملة D/S FINISSAGE :

- يشتغل بقسم التكملة : 30 عامل منها 15 عامل متعاقد 12 في اطار العقود المدعمة.
- يختص هذا القسم في صباغة الأقمشة ، يأخذ هذا القسم عدة أنواع من الآلات الصباغة ذات الطاقة الإنتاجية ، وتمر عبر عدة مراحل :

- التثبيت والأكسدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصبغة
- الغسل

- أما بالنسبة لمجموعات الصباغة المستعملة فنذكر منها :

- الصباغات المباشرة
- الصباغات الكبريتية
- المواد الملونة

وبعد عملية التبييض و الصباغة تأتي عملية التجهيز النهائي وهي العملية النهائية التي ترمي إلى تحسين مظهر الأقمشة.

قسم التفصيل والخياطة : D/S CONFECTION

- يشتغل بقسم التفصيل والخياطة : 48 عامل منها 17 عامل متعاقد 22 في اطار العقود المدعمة.
- يختص هذا القسم في صنع الخيم بجميع أنواعها المظلات سترة الخيم أغطية الشاحنات الخ .
- وينقسم إلى الرسم ، التقطيع ، التلحيم ، الخياطة .
- وهناك مرافق تابعة لأقسام الإنتاج نذكر منها : _____ها :

1- قسم الصيانة : D/S MAINTENANCE

- يشتغل بقسم الصيانة : 56 عامل منها 30 عامل متعاقد 07 في اطار العقود المدعمة.
- يختص هذا القسم في مراقبة والصيانة المستمرة للالات من الناحية الميكانيكية والكهربائية .

قسم الإدارة

2- قسم الإدارة :

- يهدف هذا القسم إلى الرقي و الازدهار للمؤسسة وبالتالي تكوين رفاهية العمال وأهـم المصالح الإدارية .

القسم المتكبر والتكوين : D.P.F

- يشتغل بدائرة المستخدمين والتكوين : 12 عامل منها 01 عمال متعاقدين 08 في اطار العقود المدعمة.
- وهي تهتم بكل ما يتعلق بشؤون العمال من الناحية الإدارية كالتعيين والمواظبة على الحضور والغياب وتكوين العمال مهنيًا لرفع مستواهم المهني .

القسم الاجتماعي : D.A.S.C

- يشتغل بدائرة الشؤون الاجتماعية : 09 عامل منها 00 عامل متعاقد 00 في اطار العقود المدعمة.
- وهي تهتم بالأشراف على كافة البرامج الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تهتم العمال .

قسم المحاسبة والمالية : R.C.D

- يشتغل بمديرية المالية والمحاسبة : 09 عامل منها 021 عمال متعاقدين 01 في اطار العقود المدعمة.
- وهي تهتم بمراقبة المركز المالي للمؤسسة والقيام بمراقبة الميزانيات .

القسم التمويين والتسويق : D.A.C

- يشتغل بدائرة التمويين والتسويق : 10 عامل منها 01 عامل متعاقد 04 في اطار العقود المدعمة.
- تقوم هذه الأخيرة بتسويق المنتج إلى الأسواق الوطنية وتصدير بعض الأنواع إلى الأسواق الدولية
- عدد العمال الدائمون : 435 عامل وعدد العمال المتعاقدون : 297 والعقود المدعمة : 132
- والعدد الإجمالي حسب إحصائيات دائرة المستخدمين إلى غاية _____ة شهر مارس 2015 هو : 864 عامل .

EATIT M'SILA

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2013	NET 2012
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		46 766,67	21 553,33	25 213,34	34 566,67
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		507 466 814,61	130 094 638,20	377 372 176,41	389 426 038,68
Autres immobilisations corporelles		60 020 419,29	25 173 188,52	34 847 230,77	37 929 496,80
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00		
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		20 000,00		20 000,00	869 019,55
Impôts différés actif		40 220 072,76		40 220 072,76	40 220 072,76
comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 330 352 928,30	155 389 380,05	1 174 963 548,25	1 190 958 049,43
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		563 461 516,00	102 932 577,86	460 528 938,14	326 855 809,79
Créances et emplois assimilés					
Clients		389 042 495,96	225 368 084,05	163 674 411,91	214 377 349,14
Autres débiteurs		243 936 545,78	68 489 248,07	175 447 297,71	214 720 367,62
Impôts et assimilés		345 451 976,35		345 451 976,35	458 233 377,51
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		129 470 342,81		129 470 342,81	537 346 601,04
TOTAL ACTIF COURANT		1 671 362 876,90	396 789 909,98	1 274 572 966,92	1 751 533 505,10
TOTAL GENERAL ACTIF		3 001 715 805,20	552 179 290,03	2 449 536 515,17	2 942 491 554,53

EATIT M'SILA

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			1 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-547 583 165,23	7 773 248 732,95
Autres capitaux propres - Report à nouveau		431 820 489,30	-8 193 343 495,61
Comptes de liaison		305 534 924,84	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		189 772 248,91	-419 094 762,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 242,90	100 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		4 567 710,52	4 543 223,53
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		201 534 875,68	200 363 754,58
TOTAL II		664 423 829,10	205 006 978,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		123 552 671,23	1 251 223 895,68
Impôts		53 928 023,66	51 191 083,28
Autres dettes		1 416 407 279,60	1 851 567 129,71
Trésorerie passif		1 452 462,67	2 597 230,41
TOTAL III		1 595 340 437,16	3 156 579 339,08
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 449 536 515,17	2 942 491 554,53

EATIT M'SILA

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		652 084 422,03	647 522 519,70
Variation stocks produits finis et en cours		33 645 717,70	-45 556 058,77
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		685 730 139,73	601 966 460,93
Achats consommés		-452 092 825,34	-420 200 700,66
Services extérieurs et autres consommations		-56 314 525,66	-59 038 979,71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-508 407 351,00	-479 239 680,37
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		177 322 788,73	122 726 780,56
Charges de personnel		-461 004 382,31	-413 650 731,36
Impôts, taxes et versements assimilés		-9 861 198,49	-14 672 345,89
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-293 542 792,07	-305 596 296,69
Autres produits opérationnels		15 635 403,97	12 579 509,29
Autres charges opérationnelles		-17 992 260,75	-17 023 730,63
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-31 924 789,24	-148 664 590,84
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 128 878,90	245 909 915,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-315 695 559,19	-212 795 193,60
Produits financiers		2 778 219,33	1 725 492,54
Charges financières		-3 556 966,35	-1 186 028,10
VI-RESULTAT FINANCIER		-778 747,02	539 464,44
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-316 474 306,21	-212 255 729,16
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		716 272 641,93	862 181 378,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 032 746 948,14	-1 074 437 107,19
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-316 474 306,21	-212 255 729,16
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-316 474 306,21	-212 255 729,16

EATIT MSILA

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2014	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		224 766,67	30 906,66	193 860,01	25 213,34
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		507 483 314,61	142 193 423,80	365 289 890,81	377 372 176,41
Autres immobilisations corporelles		65 927 326,51	32 351 147,61	33 576 178,90	34 847 230,77
Immobilisations en concession					
Immobilisations en encours		4 955 594,72		4 955 594,72	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00		
Autres titres immobilisés				20 000,00	20 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		20 000,00		20 000,00	20 000,00
Impôts différés actif		40 220 072,76		40 220 072,76	40 220 072,76
comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 341 409 930,24	174 675 478,07	1 166 734 452,17	1 174 963 548,25
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		728 149 778,85	102 932 577,86	625 217 200,99	460 528 938,14
Créances et emplois assimilés					
Clients		389 712 335,60	225 368 084,05	164 344 251,55	163 674 411,91
Autres débiteurs		163 072 436,27	68 489 248,07	94 583 188,20	175 447 297,71
Impôts et assimilés		9 757 794,31		9 757 794,31	345 451 976,35
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants				138 419 538,62	129 470 342,81
Trésorerie		138 419 538,62		138 419 538,62	129 470 342,81
TOTAL ACTIF COURANT		1 429 111 883,65	396 789 909,98	1 032 321 973,67	1 274 572 966,92
TOTAL GENERAL ACTIF		2 770 521 813,89	571 465 388,05	2 199 056 425,84	2 449 536 515,17

EATIT MSILA

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-162 688 377,34	-547 583 165,23
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-115 762 675,93	431 820 489,30
Comptes de liaison		305 459 334,03	305 534 924,84
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		27 008 280,76	189 772 248,91
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 242,90	458 321 242,90
Impôts (différés et provisionnés)		8 065 394,13	4 567 710,52
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		196 126 014,60	201 534 875,68
TOTAL II		662 512 651,63	664 423 829,10
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		122 283 446,59	123 552 671,23
Impôts		7 697 729,37	53 928 023,66
Autres dettes		1 379 554 317,49	1 416 407 279,60
Trésorerie passif			1 452 462,67
TOTAL III		1 509 535 493,45	1 595 340 437,16
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 199 056 425,84	2 449 536 515,17

EATIT MSILA

COMpte DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		814 467 887,50	661 876 150,25
Variation stocks produits finis et en cours		108 559 936,70	33 645 717,70
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		923 027 824,20	695 521 867,95
Achats consommés		-553 153 149,94	-480 737 683,42
Services extérieurs et autres consommations		-47 057 634,52	-56 314 525,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-600 210 784,46	-537 052 209,08
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		322 817 039,74	158 469 658,87
Charges de personnel		-483 688 927,30	-461 004 382,31
Impôts, taxes et versements assimilés		-11 490 208,56	-9 861 198,49
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-172 362 096,12	-312 395 921,93
Autres produits opérationnels		37 055 050,62	15 635 403,97
Autres charges opérationnelles		-10 369 713,84	-17 992 260,75
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-32 286 098,02	-31 924 789,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions		18 408 861,08	12 128 878,90
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-159 553 996,28	-334 548 689,05
Produits financiers		1 356 267,81	2 778 219,33
Charges financières		-4 490 648,87	-3 556 966,35
VI-RESULTAT FINANCIER		-3 134 381,06	-778 747,02
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-162 688 377,34	-335 327 436,07
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		979 848 003,71	726 064 370,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 142 536 381,05	-1 061 391 806,22
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-162 688 377,34	-335 327 436,07
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-162 688 377,34	-335 327 436,07

ملخص

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، لذا لا يكفي اعداد القوائم المالية والكشوف وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات الحديثة للتحليل المالي ولإيضاح ذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية:

" ما هي انعكاسات تطبيق أدوات التحليل المالي الحديث في تقييم وتشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية "

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أداء المالي للمؤسسة محل الدراسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها.

▪ **الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، الفشل المالي.

Abstract

A financial analysis is a tool for the diagnosis of the financial situation and the present of the Organization and the rationale for future through the financial statements that include a great deal of special accounting data of past and current financial periods, so it is not enough to prepare financial statements and disclosures, but must be analyzed using modern methods and tools of financial analysis and to clarify that we have by asking the following dilemma: What are the implications of talk in the assessment and diagnosis of the financial performance of economic organizations applying financial analysis tools?

This research aims to study the financial performance of the organization under study in the past as well as to predict its future.

▪ **Key words:** financial analysis, financial analysis tools, and financial failure